الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

الفشل الدولاتي في المنطقة العربية

- ليبيا نموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:دراسات أمنية

إعداد الطالبة:

قنيس عائدة

من إشراف الأستاذة:

د.سليماني مباركة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د.سلام سميرة	استاذ محاضر –ب-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	رئيسا
د.سليماني مباركة	أستاذ محاضر –ب-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مشرفا
أ.مومن عواطف	استاذ مساعد –أ-	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة2016-2017

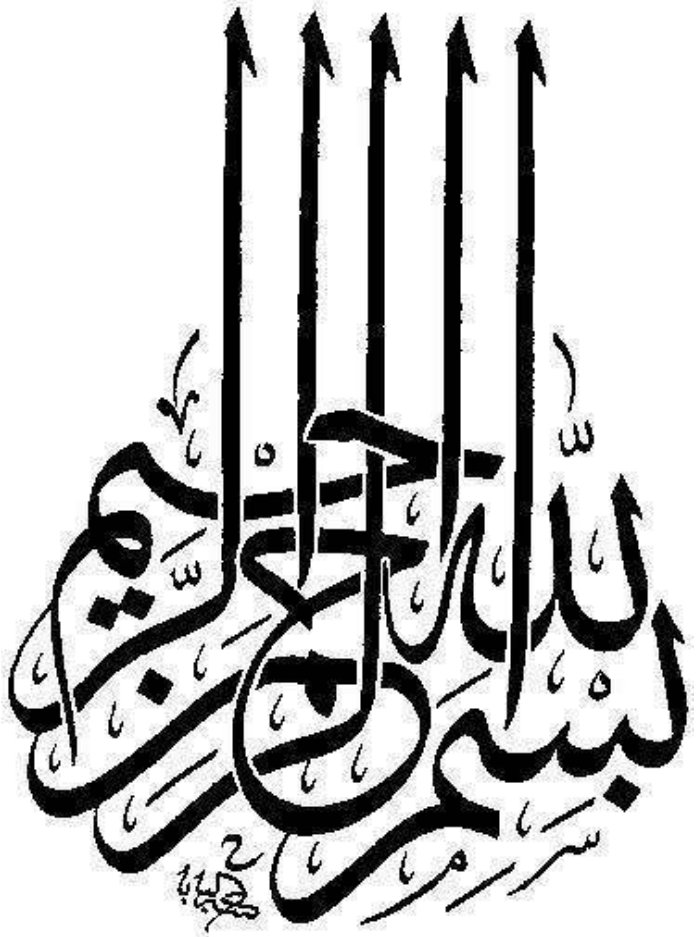

[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون].

سورة التوبة الآية: 104

*الإهداء *

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

وإلى أعز الناس = *أمي* و* أبي*...

إلى إخوتي وأخواتي أبنائهم...

...إلى روح شهداء ثورة الشعب الليبي العظيم...

... إلى شباب الثورة الليبية...

...إلى كل الليبيين والليبيات...

...أهديكم هذا العمل...

... آمل لكم النصر والعزة...

أهدي هذا الجهد العلمي الذي أتمنى أن يكون إضافة مفيدة للجامعة الجزائرية...

آمـــــين.

* شكر وعرفان *

[قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى] الآية 59

سورة النمل.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحين ، أحمد وأشكر العلي القدير الذي وفقني لهذا وما كنت لأوفق لولاه ، فحمدا لك يارب كما يليق بجمال وجهك وعظيم سلطانك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه...

- أتقدم في نهاية عملي هذا بالشكر الوافر والثناء الجزيل للأستاذة الدكتورة "سليماني مباركة" على إشرافها على هذا العمل وعلى كل الدعم والحرص والثناء والصدق في التوجيه والصبر علي وعلى كريم مرافقتها وتصويب هفواتي ، والذي نهلت من علمها الكثير فلكي مني جزيل الشكر وبالغ الإحترام...
- ولا يفوتني شكر والديَ اللذان دعماني لإكمال هذا العمل رغم الصعوبات التي صادفتني وجعلتني أحيانا أحبط وتقل عزيمتي فكانت دعواتهما نبراسا ينير ظلمتي وسندا يشحذ نعمتي...
- كما أشكر كل من ساعدني في عملي بالنصح السديد والرأي الرشيد وأذكر منهم: الأستاذ سطحاوي عبد الكريم ، و أونيسي نصرالدين ومن نسيتهم ألتمس عذرهم لي ولهم مني صادق الدعاء...
- ولا يفوتني أن أشكر كل من علمني حرفا في كل مساري التعليمي من الإبتدائي إلى الجامعي وبالأخص الذين أطروني في التدرج بجامعة –عباس لغرور- خنشلة، أخص بالذكر كافة الاساتذة الذيثن قدموا لي يد العون خلال دراستي في العام النظري ...
- وشكري موصول لأعضاء لجنة التحكيم الموقرة على قبولها تحكيم هذا العمل المتواضع وصويب أخطاءه لكم مني جزيل الشكر وبالغ الإحترام...
- أشكر كل من ساعدني لإتمام هذا العمل وإخراجه في هذا الشكل الحالي ، ولا يسعني ذكرهم لكثرتهم ولتعدد خدماتهم لكم مني صادق الدعاء وجميل التقدير.

- عائدة-

خطـة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة

المطلب الأول : تعريف الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: نشأة وتطور الدولة الفاشلة

المطلب الثالث: تعريف الفشل الدولاتي

المبحث الثاني: مؤشرات الفشل الدولاتي

المطلب الأول : المؤشرات السياسية

المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية

المطلب الثالث: المؤشرات الإجتماعية

المبحث الثالث:أسباب الفشل الدولاتي

المطلب الأول : الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية

المطلب الثالث: الأسباب الإجتماعية

المبحث الرابع : التصورات النظرية للدولة الفاشلة

المطلب الأول : مقاربة الدولة الفاشلة

المطلب الثاني : مقاربة الأمن الإنساني

المطلب الثالث: مقاربة الفوضى الخلاقة

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني: واقع الفشل الدولاتي في ليبيا و سيناريوهاته المستقبلية

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لليبيا

المطلب الأول : المقومات الجغرافية

المطلب الثاني : المقومات الإقتصادية

المبحث الثاني: الأزمة الليبية ومؤشرات الفشل الدولاتي

المطلب الأول: النظام السياسي الليبي في عهد الرئيس القذافي

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية وتداعياتها

المطلب الثالث: مؤشرات الفشل الدولاتي في ليبيا ما بعد 2011

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للوضع الليبي

المطلب الأول : سيناريو قيام الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا

-المطلب الثاني:سيناريو الحكم العسكري.

المطلب الثالث : سيناريو الازدهار-التسوية السلمية-

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني

الخاتمة

لقد واكب عصر الأحادية القطبية تشكل خطاب سياسي وأكاديمي حول تراجع الحروب بين الدول أو الحروب الدولاتية ، وتزايد الصراع الدموي والحروب الداخلية في الكثير من أنحاء العالم، خاصة في العالم النامي، حيث أفلحت المشكلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الصراعات في أن تفرض تقدم لها على المجتمع الدولي بأسره ، وباتت دول بأكملها وكياناتها مهددة من الداخل وتشكك في استمرار وجودها كمجتمعات متكاملة لها هوياتها الخاصة المتميزة ،ووصلت مؤسسات الدولة في هذه المجتمعات إلى درجة الضعف الذي أفقدها القدرة على التصدي بفاعلية لهذه الاضطرابات والتهديدات الداخلية وكل هذه التهديدات غالبا ما تكون نتيجة لفشل الدول في أداء مهامها ووظائفها ، أدت إلى بلورة إطار نظري وتصوري خاص بظاهرة **الدولة الفاشلة** وأصبح الحديث عن ظاهرة فشل الدولة تأخذ أبرز مهدد للأمن الإنساني خاصة والسلم والأمن الدوليين عامة ، أين أصبح مفهوم الدولة الفاشلة أحد أهم المواضيع استقطاب للدراسة وهذا راجع لتزايد ظاهرة فشل الدولة التي كانت مقتصرة على الدول الإفريقية لتشمل في السنوات الأخيرة العديد من الدول في المنطقة العربية التي أصبحت تعاني من أزمات في كل المستويات وليتزايد معها ظاهرة التدخلات العسكرية تحت غطاء حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا يأتي واقع الدول الوطنية في العالم العربي التي أصبح فشلها في أداء مهامها ووظائفها ظاهر للعام والخاص ، كما تأكدت ظاهرة الفشل والعجز مع الإنتفاظات الشعبية التي تشهدها حاليا معظم دول دول المنطقة العربية التي وصلت إلى درجة المواجهة المسلحة بين المواطنين وأنظمتها الحاكمة والتي أدت إنتهاكات لحقوق الإنسان على جميع الأصعدة قابلة في نفس الوقت تدخلات أجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية باسم حقوق الإنسان على غرار ما يحدث اليوم في ليبيا.

ومثلت ليبيا الحالة الأمثل التي يمكن من خلالها دراسة الاسقاطات النظرية التي تطرقنا لها ، حيث أدى فشل الدولة الليبية المتمثل أساسا في غياب المؤسسات وانتشار الفقر والبطالة بسبب الفساد إلى انتفاظة الشعب الليبي ضد نظام القذافي وصلت إلى حد المواجهة المسلحة بين الطرفين وهو ما مثل الفرصة المناسبة للعرب لتبرير وإضفاء الشرعية على تدخلها العسكري بهدف تحقيق مصالحها هذا التدخل أدى إلى إسقاط نظام القذافي ولكن

أيضا أدى إلى إنهيار الدولة الليبية واعتبروا أن هذه الدولة "الليبية" ونظامها السياسي خطر وعدو لها في المنطقة ما تولد عنه العديد من الأزمات وساهم في تغيير السياسة الخارجية والداخلية الليبية أكثر من مرة .

وقد استغلت الدول الغربية الأحداث التي وقعت في العديد من الدول العربية أو ما يسمى بالربيع العربي للإطاحة بنظام الحكم في ليبيا ، وحيث قام النظام الليبي بقمع الانتفاظة الشعبية بالمطالبة بالتغيير وهذا ما أعطى المبرر لهذه الدول للتدخل كطرف ثالث في الأزمة مما جعل الأحداث تأخذ اتجاه عنيف أدى في نهاية المطاف إلى سقوط نظام معمر القذافي بمساعدة الدول الأجنبية عبر التدخل العسكري ولذا فالمشكلة طرحها هنا هي :

ما مسار الأزمة الليبية؟ وما هي التداعيات المحتملة للثورة الليبية إقليميا ودوليا؟

1- أهمية الموضوع:

- **على المستوى العلمي:**

نهاية الحرب الباردة وماتلى ذلك من إنفجار الصراعات الداخلية والإقليمية قد طرح وبشدة توجها جوهريا في مجال الدراسات الأجنبية تمثلت أهم ملامح هذه التوجهات في الإهتمام بقضايا وموضوعات جديدة ، ويعتبر موضوع الدول الفاشلة من أحدث المواضيع المدرجة في المراكز البحثية الغربية ، ولأن معظم الدول الفاشلة هي دول إفريقية وبعضها عربية ، فإن الظاهرة تستدعي إهتمام أكاديمي من طرف المؤسسات العربية وتقديم شبكة قراءة وتحليل للظاهرة.

- **على المستوى العملي:**

على إعتبار أن تصدير المشاكل والإضطرابات التي تحدث في الدول الفاشلة أمل محتمل بل هناك من ينظر إليه على أنه أمر حتمي فقد أصبح هذا الموضوع محل إهتمام مختلف الفواعل الدولية سواءا كانت دولا أو منظمات دولية أو إقليمية أو منظمات غير حكومية.

2- أسباب إختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي كانت وراء إختيار«الفشل الدولاتي في المنطقة العربية–ليبيا نموذجا» كموضوع لمذكرة الماستر، هذه الدوافع تكونت وتجسدت بحكم انتماءاتي الشخصية مركزا على المنطقة العربية وإنطلاقا من إهتماماتي العلمية ومجال تخصصي.

•فيما يخص الدوافع الموضوعية:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1/–محاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء الإهتمام العربي لهذه الدول.

2/–البعد الإستراتيجي لموضوع الدراسة والذي يقترح الآفاق أمام البحوث في نفس المجال.

3/–الأهمية الجيو–استراتيجية ليبيا كدولة نفطية بالنسبة للقوى الصناعية على الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط والشركات النفطية العالمية التي تبحث عن الاستقرار من أجل توسيع استثماراتها في الصحراء الليبية وهذا ما جعلها محل استقطاب للعديد من التدخلات الأجنبية التي تهدد إستقرار المنطقة.

- **الدوافع الذاتية:**

1/– فتتمثل أساسا في انتمائي للمنطقة العربية بصفة عامة وللمغرب العربي بصفة خاصة ، هذه المنطقة التي أصبح فيها العديد من الدول تعرف حالات أزمات وفشل على جميع الأصعدة لدرجة أنها أصبحت مصدر تهديد للمواطن أين أصبحت حقوقه الإنسانية مهددة من طرف دولته ، وليبيا التي تشكل جزء من المنطقة أصبح فشلها يمثل ليس فقط تهديدا لوجودها بحكم التدخلات الأجنبية ولكن أيضا أصبحت تمثل تهديدا لأمن الدول المجاورة.

3– أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف الرئيسية من دراسة موضوع «الفشل الدولاتي في المنطقة العربية–ليبيا نموذجا» في النقاط التالية:

- نهدف الدراسة إلى تقديم شخصين لهذه الظاهرة إنطلاقا من الميكانيزمات التي تشترط وجودها والإفرازات الداخلية وذلك من خلال تحديد أهم مصدر منفذي التهديدات الناجمة عن الإنهيارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية في ظل تنامي ظاهرة فشل الدولة في هذه المنطقة.
- محاولة دراسة مفهوم الدولة الفاشلة في المنطقة العربية إنطلاقا من واقع ليبيا منذ بداية الأزمة إلى غاية الساعة وانعكاساتها الدولية الإقليمية .
- أما الهدف الثالث يتمثل في محاولة التوصل إلى الجوهر الأساسي للأمن بالنسبة للدول العربية من خلال تشخيص حالة اللاأمن التي تعرفها ليبيا حاليا.

4- أدبيات الدراسة:

من خلال عملية البحث لاحظنا بأنه توجد دراسات وبحوث علمية لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا «الفشل الدولاتي في المنطقة العربية- ليبيا نموذجا» وأخرى ذات علاقة غير مباشرة بالموضوع ، لذا تم الإعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الأزمات في المنطقة العربية سواء من زاوية سياسية أو قانونية والتي اهتمت أكثر بشرعية وعدم شرعية النظم السياسية بالمنطقة في حين أهملت دراسة الأسباب الحركية التي يمكن أن تكون نتيجة لفشل الدولة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة العجز والفشل داخل الدول العربية ، وعلى هذا الأساس قمنا بالإعتماد على الإثنين معا .

- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الموسومة « الدولة الفاشلة في إفريقيا =جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا» للطالب بوزيدي عدنان المناقشة بجامعة الجزائر خلال السنة الجامعية 2013-2014.
- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الموسومة « الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية- دراسة حالة ليبيا 2011-2013» للطالب صادق حجال المناقشة بجامعة الجزائر خلال السنة الجامعية 2013-2014.
- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة « التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي » للطالب زردومي علاء الدين المناقشة بجامعة محمد خيضر بسكرة خلال السنة الجامعية 2012-2013.

- الحافظ النويني « نموذج مالي » مجلة المستقبل العربي "د.د.ن، س .ن".

➢ **إشكالية الدراسة:**

➢ **صعوبات الدراسة:**

وفي سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة بتساؤلاتها الفرعية واختبار الفرضية المقترحة واجهتنا جملة من الصعوبات ذات صلة بموضوع الدراسة كونها تتناول أحداث تتميز بعدم الثبات نتيجة لغياب الحسم فيها ، كما أنه بقدر ما تتيحه كثرة المراجع فرصة البحث المعمق في الموضوع فهي تشكل من جانب آخر إحدى الصعوبات التي تواجه عملية البحث كون أن أغلب الوثائق عبارة عن تقارير تحتاج إلى إعادة إختبار مدى مصداقيتها وأن أغلب الدراسات الأكاديمية والمداخل التظرية التي تسعى لتفسير النزاعات الداخلية والطرق المعتمدة في التدخل لحلها تتطلب فحصا لدرجة موضوعيتها.

➢ **مناهج الدراسة:**

تفرض علينا طبيعة هذه الدراسة إستخدام **منهج دراسة حالة** والذي يعرف على أنه عبارة عن بحث معمق لحالة محددة تتمثل هذه في دراسة واقع – الفشل الدولاتي في ليبيا– وهذه للإحاطة بمختلف مراحل الدراسة ولإدراك خفايا والإرتباطات بين العلاقات السببية والوظيفية في أسباب الفشل الدولاتي في ليبيا وتأثيرها على الأمن الليبي.

–وهناك أحد المناهج الأكثر شيوعا ، ألا وهو المنهج التاريخي بحيث لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكن يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحطم في ميلاد الظواهر واندثارها ، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك ، واستدعى إستخدامه في هذا المبحث لتتبع ظاهرة الدولة الفاشلة في ليبيا والصراعات التي أودت بفشل الدولة وعدم قدرتها على الخروج منها .

–وكما اعتمدت أيضا على المنهج التحليلي لتحليل واستخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوصفية أو الحالة أو الظروف واستخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة.

➢ **تبرير خطة الدراسة:**

دراسة الموضوع من زواياه المختلفة تبعا لإشكالية الموضوع وطبيعته تفرض إعتماد خطة بحث مقسمة على النحو الآتي: مقدمة ، فصلين وخاتمة.

-يعتبر الفصل الأول بمثابة المدخل أو الإطار المعرفي للموضوع، والذي يشكل نقطة أساسية في البحث ودراسة الموضوع، على إعتبار أن عملية تحديد مدلولات مفاهيم الدراسة ووضع مقاربات معانيها يساعد القارئ الكريم على الفهم السليم والدقيق لمفاهيم وعناصر الموضوع، كما يقتضي البحث توضيحا لمفهوم الدولة الفاشلة التي تنطلق منها دراستنا للموضوع وهذا ما تم تجسيده في مطلبي المبحث الأول من الفصل الأول ونشير بعد ذلك إلى متغير الدراسة الثاني المتعلق بالمنطقة العربية.

-فيما يمثل الفصل الثاني:مجالا آخر للتعمق في الموضوع إرتأينا فيه تناولا للنموذج الشائع منذ مدة إلى يومنا وهو النموذج الليبي كدولة فاشلة والتي تعرف رواجا واسعا عن مساهمتها وتأثيراتها في مجريات ومسارات الواقع الإقليمي الدولي وتم تشخيص تأثير هذه العوامل على فشل دولة ليبيا خاصة الصراع الليبي وتداعياته في ضياع الجمهورية الليبية.

يزخر الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تنتجها من حين لآخر الدوائر والمؤسسات المسؤولة عن صناعة هذا الفكر، وتعبر هذه المفاهيم عن تصورات الإدارات الأمريكية المتعاقبة للعالم، ومن آخر هذه المصطلحات مصطلح الدولة "الفاشلة" "failed states" وهو مصطلح لا يحظ باهتمام إعلامي كاف وربما يرجع السبب في ذلك إلى تسويط الأضواء على مصطلح "محور الشر" الذي تبناه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ليصف مجموعة الدول التي تناصبها إدارته العداء ، على الرغم من أن مصطلح "الدولة الفاشلة" ظهر في بداية تسعينات القرن الماضي في السياق بحث واشنطن عن توجه جديد لسياستها الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

فإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى عولمة حقوق الإنسان وبروز ظاهرة فشل الدولة في أكثر من دولة، فإن بداية القرن الواحد والعشرين أدى إلى بلورة إطار نظري وتصور غربي خاص بالدولة الفاشلة أين أصبح الحديث عن ظاهرة فشل الدولة كمصدر تهديد لأمن الإنسان ، ولكن أيضا مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين وهو ما يستدعي التدخل باسم حقوق الإنسان في تلك الدولة الفاشلة، وعلى هذا الأساس أصبحت الدول الغربية تستغل فشل الدولة لتبرير تدخلاتها تحت غطاء حماية حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها وأهدافها خاصة أن الدولة الفاشلة تعني في أبسط معانيها غياب العدالة وانتشار الفساد ما يولد الفقر والحرمان لدى المواطنين ، وهو ما يجعل الدول الفاشلة في نهاية المطاف تمثل المجال الذي يمكن من خلاله تبرير وإضفاء نوع من الشرعية على التدخلات الأجنبية باسم حقوق الإنسان وهذا الطور في مجال حقوق الإنسان مثل الآلية الجديدة والغطاء الفكري لشرعنة التدخلات العسكرية في عدد من الدول، حيث ظهرت العديد من المبادرات التي أصبحت تشكل عرفا قانونيا أهمها الإقرار بمبدأ التدخل باسم حقوق الإنسان في الشؤون الداخلية للدول التي عرفت انتهاكات لحقوق الإنسان مثل العراق، الصومال، هايتي، رواندا، كوسوفو ... إلخ وبالتالي أصبح مفهوم التدخل الإنساني كأحد أهم المفاهيم التي أحدت ثورة في مفهوم سيادة الدولة وكونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

وعليه يتضمن هذا الفصل محاولة الضبط المفاهيمي و التأصيلي النظري لإشكالية الدراسة من خلال:

المبحث الأول: سيتم فيه التطرق إلى أهم الإشكاليات التي يثيرها مصطلح "**الدولة الفاشلة**" بداية بالمفهوم ذاته من خلال تقديم مختلف التعريفات مروراً بنشأة وتطور المفهوم وأخيراً ذكر بعض أسباب وعوامل فشل الدولة.

المبحث الثاني : إبراز مضامين أهم التصورات النظرية لظاهرة "الدولة الفاشلة" والتي تناولت طبيعة الظاهرة تطورها والبعد الأمني لها.

المبحث الثالث: معرفة متغيرات التصنيف بمعنى ما هي المعايير التي يمكن أن نحكم بها على دولة أنها فاشلة؟

المبحث الأول : مفهوم الدولة الفاشلة

أصبح مفهوم الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني أحد أهم المواضيع والقضايا استقطابا للدراسة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة مع سلسلة التدخلات الدولية لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، واستخدم للمرة الأولى في عهد الرئيس الراحل "**بيل كلينتون**" و دعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية حيث اهتم بهذا المصطلح العديد من المفكرين الغربيين في فترة سابقة للحرب الباردة و استخدم كتعبير للحالة المزرية لدول العالم الثالث في افريقيا وشرق أوروبا.

إلا أن استخدام المصطلح شهد طفرة كبيرة في أعقاب 11 سبتمبر 2001 على الو.م.أ وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول مغزى هذا الاهتمام وهل يعبر عن تطور موضوعي في رؤية ظاهرة الدول الفاشلة باعتبارها تهدد الاستقرار والسلم العالميين أو تعبر عن مظاهر جديدة من مظاهر التدخل الأمريكي في شؤون الدول المتخلفة لأنها افريقية، على اعتبار أن قابلية الدول للانهيار أو الفشل أكثر انتشاراً في إفريقيا ،وهذا ما تؤكده مجلة "السياسة الخارجية" **Foreign Policy** وصندوق دعم السلام " **Fund for Peace**" في تقريرها المشترك باسم دليل الدول الفاشلة لعام 2013 والذي يغطي 178 دولة.

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة

ينبغي التأكد على ملاحظة أساسية تواجه الباحث عند محاولته لرسم حدود واضحة لتعريف الدول الفاشلة [1] ، فالتعريف يختلف في حد ذاته باختلاف توجهات الدارسين وباختلاف الفاعلين وغالبية هذه التعاريف غربية بالأساس وتختلف من مفكر إلى آخر بحيث إلى غاية اللحظة مازال تعريف الدولة الفاشلة غامض وغير واضح ، و قد دخل مفهوم الدولة الفاشلة* "**Failed Slate**" النقاشات الاستراتيجة منذ 1990 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حينما أشار المنظرين الجيوسياسين إلى أنه منذ سنة 1945 أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية أثرت بشكل كبير على الدول.

ارتبط مصطلح الدولة الفاشلة بالحالة البابلية، ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي ،ليبيريا ،رواندا ،...) ثم الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الادارة الأمريكية في عهد الرئيس "**بيل كلينتون Bill Clinton**" لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الرئيسية يمثل تهديداً للأمن الدولي.

الدولة الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية التي لم يتم وضع تعريف شامل لجميع أبعادها ، و هذا المصطلح هو مصطلح اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه ،فالبنسبة لرونالد زيمرمان «Ronald Zimmerman» فهو يرى أن الدولة الفاشلة " هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية خاصة احترام القانون"، أما مركز أبحاث في كلية لندن للدراسات الاقتصادية فيرى أن الدولة الفاشلة تعبر "عن حالة انهيار الدولة أو العاجزة عن أداء وظائفها التنموية الأساسية وحماية الدولة لأمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها ".

---

[1] –بوزيدي عدنان، "**الدولة الفاشلة في إفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** "، **مذكرة ماستر**"، كلية العلوم الساسية، جامعة الجزائر3، 2013–2014، ص 10–11.

*«الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غياب المؤسسات وغير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج الاجتماعي و حكومتها غير شرعية هذه الحكومات لا يمدها تحقيق التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية»

يشير معهد الدولة الفاشلة "Stratégie Assument" إلى أن الدولة الفاشلة هي "الدولة الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العشائرية، القبلية أو الدينية مما يؤدي إلى فوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الانسان التي تبدأ بانهيار دولة الحقوق إلى حركة اللاجئين" [1] ، أما نعوم تشوميسكي فيعتبر أن الدولة الفاشلة هي " تلك الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان أم دولياً وبالتالي اطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان" ، في حين يرى " وليام زرتمن" أن الدولة تفشل "عندما تكون الوظائف الأساسية لها غير مجدية، إلا أن الأمر ظاهرة أعمق من مجرد تمرد أو انقلاب أو ظاهرة إن الأمر يعود إلى الحالة التي يكون فيها هيكل السلطة (الثورة الشرعية) والقانون والتنظيم في انهيار "[2].

أما ويلهام هيتماير (Wilhem Huntemeyr) فيرى بأن تعريف فشل الدولة لا يقتصر على تعريف واحدة لأن الفشل له مستويات متعددة، وهذا ما جعله يميز بين أربع أنواع من فشل الدولة فكل نوع أعطى تعريفه الخاص وهذه الأنواع هي:

النوع الأول:في هذا النوع الدولة الفاشلة هي الدولة التي تفقد السيطرة على صيانة النظام الداخلي وصد النزاعات ، فهي إلى حد بعيد غير قادرة لا على الحفاظ على القانون والنظام بين مواطنيها ولا على حماية إقليمها من التهديدات الخارجية أيا كان مصادرها مثل الصومال ومالي حالياً وحتى ليبيا.

النوع الثاني: فشل الدولة في هذه الحالة يتجسد في فقدانها القدرة على شن الحروب وحماية إقليمها من التهديدات الخارجية ، ولكن تبقى لديها القدرة نسبياً في المحافظة على النظام الداخلي وفرض سيطرتها على الإقليم ولو نسبياً ، وهذا قد يكون نتيجة لإستراتيجية الدولة المعتمدة بحيث تحول كل قدراتها وإمكاناتها لقمع مواطنيها.

---

[1] عبد الوهاب عمروش، **"التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في افريقيا، دراسة حالة الصومال"، رسالة ماجيستير**، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص 41.

[2] نوم تشومسكي، **الدول الفاشلة إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية** (بيروت: علي مولى د.س.ن)، ص 8.

النوع الثالث: " الدولة الفاشلة " تفقد سيطرتها على النظام الداخلي ولكن تبقى المؤسسة العسكرية قوية بما فيها الكفاية للدفاع عن الإقليم ضد الاعتداءات الخارجية ، كما تفقد الكثير من شرعيتها وهذا ما يجعلها عرضة للانهيار من الداخل والمثال على هذا النوع نجده في كوريا الشمالية، إثيوبيا .

يرى اوكالاهان zeny o'callaghan الدولة الفاشلة هي بالاساس "دولة ذات سيادة و كونها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة قابلة للحياة انها دولة اصبحت غير قابلة للحياة تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي" [1] ، أما رونالد زيمرمار roland zimmerman فيعتبر أن الدولة الفاشلة هي "الدولة التي لا تملك قوة او سلطة شرعية على اقليميها و لا تستطيع القيام بوظائفها الاساسية و خاصة احترام القانون" [2] هذا التعريف مرتبط بالمفهموم الفيبري للدولة حيث ان ما يميز الدولة الفاشلة هو فقدانها لمركزية العنف الشرعي و فرض احترام القوانين ، و بالنسبة لويليام أولسون willia Olson "فالدولة لفاشلة هي " تلك الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها و بقائها و استرارها للخطر " ، و هو تعريف عام كون انه لا يشير إلى طبيعة المشكلات الحقيقية لتي تواجه هذه الدول و مصيرها ، كما ان تعرض دولة ما الى تحديات لايعني بالضرورة فشلها إنما الامور تقاس بالنتائج " ، و عليه فالفشل الدولاتي يشير الى تلك "الدول التي ضعفت سلطتها وأجهزتها الدولاتية بشكل لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية وهو ما يخلق فجوات في المجالات التالية: [3] السيطرة الكلية على الإقليم، الخدمات العامة للمواطنين، أي عدم استقرار سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، وتطور النشاطات الغير شرعية، وهو ما يردي إلى ظهور العنف الجماعي من السلطة.

---

[1]- زيدان زياني، "**التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة دراسة حالة الدار فور**" ، **رسالة ماجيستر** ، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2009/2008 ص16.

[2]المرجع نفسه ، ص 18 .

[3] قريش مراد،" **الفشل الدولاتي واثره على الأمن الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2013، ص 24.

عموما يمكن القول أنه لا يوجد تعريف جامع شامل مانع لما يعنيه مصطلح الدولة الفاشلة إلا انه بشكل عام يشير الى "حالة من الإخفاق الوظيفي تعاني منه الدولة تؤدي إلى تآكل قدراتها و قدرة نظامها القائم على الحكم بفاعلية و كفاءة و هو ما ينتج عنه في أثر حالاته سقوط و انهيار الدولة" .

تقتضي الضرورة العملية التمييز بين مفهوم الدولة الفاشلة و بين المفاهيم الأخرى مثال على ذلك الدول الضعيفة[1] ، الدول المنهارة و الدول المارقة :

1-التمييز بين الدولة الفاشلة و الدولة الضعيفة : يكون على اساس وجود المؤسسات في الصنف الثاني إلا أنها ضعيفة ، أما في الدولة الفاشلة فأنها تكون فاشلة في الحفاظ على المؤسسات التي تدار من خلالها الدولة ثم تفقد سيطرتها على إقليمها، لكن الفرق بينهما التراتب الزمني اذا الدولة الضعيفة في حالة تنامي التدهور و الضعف يمكن ان تتحول بمرور الزمن الى دولة فاشلة و الاخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن ان تتجه نحو الانهيار [2]

2-التمييز بين الدولة الفاشلة و الدولة المارقة : كلاهما يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، إلا أن الفرق الأساسي بينهما هو أن الدولة الفاشلة كمفهوم غير مرتبطة بمؤشرات واضحة على رأسها مؤشر مدى قدرة النظام السياسي في فرض السيطرة على عامل الإقليم ، أما مفهوم الدولة المارقة فهو مفهوم يخضع لقراءات و تصورات ذاتية فيما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يهدد السلم و الامن الدوليين قد يفسره الأخر بأنه للسلوك العادي ، كما أن الدولة الفاشلة لا تشكل تهديد مباشر على جيرانها ولا على المجتمع الدولي في حين الدولة المارقة سلوكها و تواجدها يشكل تهديد مباشر للسلم و الأمن الدوليين .

---

[1]استخدم هذا المفموم خلال الستينات من طرف المفكر "قونار ميردال " gunnar mytrdal " إشارة إلى الدولة الإفريقية حديثة الاستقلال او الدول حديثة النشأة حيث بدأ انسجاعا و استقرارها عرضا للخطر فقد كانت قائمة على حدود غير واضحة للعال بدون وحدة وطنية أو حتى دينية او ثقافية كانت موجهة بسلطات ضعيفة و لم تشهد نموا اقتصاديا يحقق احتياجات شعبها .

[2]- صادق حجال، "**الدولة الفاشلة و إشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013**" ، **مذكرة لنيل شهادة الماستر** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 8-9.

3-التمييز بين الدولة الفاشلة و الدولة المنهارة : الدول المنهارة "callepos stete"هي الدولة التي زالت أو انهارت أجهزتها الدولاتية و تنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية "حروب اهلية مثل يوغوسلافيا سابقا ، تعتبر الدولة المنهارة بمثابة النسخة الراديكالية للدولة الفاشلة حيث تكون السلطة (القوة الشرعية) القانون و النظام السياسي قد تعرضت للانهيار التام و اصبحت بحاجة الى اعادة البناء[1] .

المطلب الثاني : نشأة و تطور الدولة الفاشلة

قبل التطرف الى بداية تبلور الدولة الفاشلة كمفهوم وجب علينا أن نشير الى أن "الدولة الفاشلة" هي: ظاهرة قديمة منذ وجود الدولة بحيث هي صفة تلازم الدول التي تعجز في القيام بوظائفها بصفة عادية ،

[1]-المرجع نفسه ، ص ص 6-7.

فعلى سبيل المثال "حضارة الأندلس و نتيجة لفشلها ظهر عدد الملوك و شيئين الحضارة الى عدة دويلات[1]، و هناك من يعتبر أن نشأة الدولة الفاشلة تعود الى أوائل التسعينات "1990" من القرن العشرين بعد انهيار الدولة في الصومال و غيرها من الدول الافريقية و الأسيوية .[2]

هناك من يرى بأن أول من استعمل المصطلح وأعطاه معنى هو الكاتب الكندي "**مايكل ايغانتيف**" في كتابه « The Worrior's honor » الصادر سنة 1998، حيث طبق هذا المصطلح ليصف به ضعف السلطات المركزية في دول افريقيا والبلقان وآسيا الوسطى التي لم تعد قادرة على فرض كامل سيطرتها داخل الاقليم الواحد في ظل سيطرة الميليشات المسلحة وانتشار ظاهرة أمراء الحرب ، اما "تشومسكي" فيرى في كتابه "الدولة الفاشلة 2006" أن مصطلح الدولة الفاشلة حلقة ضمن سلسلة سابقة من التطبيقات الأمريكية للدول التي يراد التدخل في شؤونها أو التقليل من شرعية سيادتها ، ثم يعدد تطبيقات الولايات المتحدة الأمريكية لأعدائها من شيوعيين في المرحلة الأول من الحرب الباردة إلى دول ارهابية في بداية عهد **ريغان** والمرحلة الأخيرة من الحرب الباردة إلى دول مارقة في منتصف عهد **كلينتون**، أي أنه مصطلح نشأ أساساً لخدمة المصالح السياسية للولايات المتحدة الامريكية ، أو ربما يكون مصيباً خصوصا أن المصطلح الظاهر أكثر حيادية من مصطلحي دولة ارهابية أو دولة مارقة ويخرج اخراجاً علمياً باستخدام الأرقام الإحصاءات.

الدولة الفاشلة وفق المفهوم الويستفالي كيان يمتلك حق السيادة داخل حدوده و المساواة القانونية مع بقية الدول في العالم ،وربما الغرض الأساسي من المصطلح هو فتح الطريق للتقليل من المساواة القانونية للدول أو تهيئة المناخ لعدم احترام سيادة الدولة ضمن حدودها، أما المفكر "**جوزيه بوريزا** "من

---

[3]– رينهارات و زي ،"ترجة=كامل يلاني " ، ملوك المرأنف ز نظرات في تاريخ التاسلام ، "القاهرة = لات عربية للترجة و النشر ، ك . 2012" ، ص32 انظر الى الموقع Foreing policy المتحصل عليه من = http://fpgroup-.forieingpolicy.com/abouthistory/,conssulté

[2]عبد الوهاب عمروش ،"**التدخل الانسانس و مصير الدولة الوطنية في افريقيا و دراسة حالة الصومال 1992–2005** "، **رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03 ،2007/2006 ،

أمريكا اللاتينية يشير إلى معضلة يتضمنها المصطلح ،ففي فترة الحرب الباردة كانت الدول الكبرى الغربية تقلق من وجود دول مستقرة قادرة على تحدي النفوذ والهيمنة السياسية او الاقتصادية واتخاذ موقف بناء على مصطلحها الاستراتيجية مثلاً: كانت الو م أ تفضل الحكومات التي تخضع للشركات الأمريكية العابرة للقارات ، ومثل تلك الدول لا يمكن الا اعتبارها **فاشلة** بأي مقياس ولكن مع نهاية الحرب الباردة تغيرت المعادلة الأمنية وصارت الدول الفاشلة تمثل قلقاً للولايات المتحدة الأًل يكتلة.[1]

لقد تم استخدام مفهوم "الدولة الفاشلة" في مرحلتين مختلفتين، ترتبط في مجملها طبيعة الظروف الدولية التي نشأت في خضمها هذه الظاهرة :

-**المرحلة الأولى: 1992 إلى 1995:** برز مصطلح الدولة الفاشلة في الوسط الأكاديمي الأمريكي بداية مع صدور كتاب ويليام زرتمان "Williem Zartman" سنة 1995: الدول المنهارة = التفكك واستعادة السلطة الشرعية " Collasped states = the disintegration and restoration of legitilate authority"، وقام زرتمان من خلال كتابه بدراسة نفس الظاهرة المدروسة من قبل "هلمان وانتار" حيث قام "زرتمان" بتشخيص للدولة "الفاشلة" على أنها "تلك الدولة التي تعرف "الفراغ المؤسساتي" الذي يعني حالة الفشل والترهل الذي يصيب مؤسسات الدولة فيجعلها غير قادرة على مجابهة كل الأخطار والتهديدات داخلية كانت أم خارجية، وأبرز هذه المؤسسات نجد المؤسسات السياسية بكختلف أنواعها وأشكالها، المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأصيلة ...إلخ" ، وعلى غرار هلمان ورانتار فإن زرتمان يؤكد على ضرورة التدخل الخارجي دون منح أي اعتبار للسيادة في حالة القوة السياسية المبتذلة والتي لا تستخدم قوتها بشكل مسؤول. [2]

-**المرحلة الثانية: منذ 2001:** قبل تاريخ الحادي عشر سبتمبر 2001 أي الفترة الممتدة بين 1996 و 2001 عرف مصطلح الدولة الفاشلة تقهقرا واضحا في الأوساط العلمية والإعلامية إلى غاية وقوع تلك

[1]- نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص 08

[2] Williem Zartman, Collasped states = the disintegration and restoration of legitilate authority (London : lynne Reinner publishers, 1995), p 01.

الأحداث التي أعادت بعث هذا التوجه بقوة حيث عرفت الساحة الأكاديمية خلال هذه الفترة طفرة في الإنتاج الفكري الذي تناول مفهوم "الدولة الفاشلة" بقيادة البروفيسور روبيرت روتبرج "Robert Rotberg" الذي شغل منصب أستاذ للعلوم السياسية بجامعة "هارفرد" مختصا بالمسائل الإفريقية، وفي منتصف سنوات التسعينات للقرن الماضي أصبح روتبرج رئيسا لمؤسسة السلام العالمي " World peace foundation" وتحت هذه الصفحة قام بنشر مقال في مجلة "فورين بوليسي" في ربيع 1996 ساند فيها بشكل قوي استمرار التدخل الأمريكي في هايتي، بحكم أنها دولة فاشلة وبداية من سنة 2001 تخصص روتبرج في موضوع الدولة الفاشلة حيث نشر العديد من الدراسات حول هذا الموضوع نذكر من أهم تلك الدراسات:

2003 ==> فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الرعب " state failure and state weakness in time of terror".

2004 ==> عندما تفشل الدولة: الأسباب والنتائج. " when state fail : causes and consequences".

2004: تشكيل نيجيريا جديدة: مواجهة وتحديات " Grafting the new Nigeria conforting the challengess : ".

2005: مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي "Batting terrorism in the horn of African".

2007: بناء أفغانستان جديدة: "Building a new Afghanistan".

2007: الأعظم شرا: التعامل مع الأمم القمعية والماردة " Worst of the worst : dealing with repussive and rague nations".

أما بالنسبة للكاتب نعوم تشومسكي أنه يرى في كتابه "الدولة الفاشلة" 2006 بداية ظهور المصطلح يعود إلى مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية 1993 وأشار إلى حالات هايتي، يوغسلافيا السابقة،

الصومال والسودان وليبيريا وكامبوديا، باعتبارها دول غير قادرة على أن تحافظ على نفسها كعضوة في المجتمع الدولي، سماتها الأساسية التوتر المدني والانهيار الحكومي والانهيار الاقتصادي، واللافت أن المقال أعاد الأزمة إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أصبح فيها تقرير المصير للشعوب وفكرة دولة لكل أمة مقدما على فكرة الاستدامة. [1]

[1] نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص 8.

المطلب الثالث: تعريف الفشل الدولاتي

يعتبر مصطلح الفشل الدولاتي كظاهرة قديمة الوجود فهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها.

أما مصطلح الفشل الدولاتي فقد بدأت أدبيات السياسة تتناوله في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وتحديدا عند بداية إنهيار الحكومة الصومالية، الأمر الذي دعا الباحثين والمفكرين للبحث في ماهية فشل الدولة ، ومتحدثها بل وتبعتها التي تفاقمت مخلفة من ورائها كوارث إنسانية.

إذ يعتبر كالفن هولستي "kalven holsti" من المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث في مؤلفه الدولة ، الحرب ، وحالة الحرب " the state war and the state of war" أشار الى إن المشكلة المركزية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن حروب داخل الدول ، الحروب بين الشعوب وهي ما اسماه حروب الجيل الثالث [1]، هذه الحروب تختلف كليا عن حروب القرنين التاسع عشر والعشرين فهذه الحروب فقدت مؤسساتها de institutionallized ، فاصبح العالم أمام جغرافية مختلفة وصنف جديد من النزاعات المسلحة وأكثر ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة وعليه يرى هولستي أن الفشل الدولاتي وهي الدول التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها وعادة ما تلجأ إلى القوة وتفشل حكوماتها في اتخاذ قرارات مؤثرة بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها ، فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي ، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة.

تعريف الدولة الفاشلة لم يسلم من سهام النقد ، إذ يواجه ويخلق إشكاليات تحليلية عدة بسبب عدم وضوح المفهوم من جهة وبسبب استخداماته الملتبسة والمتعددة الأغراض من جهة أخرى، ويصف " charles t

[1]Kakven j.holsti "the state war and the state of war "cambridge university press1995 ;p18.

*يرى هولستي أن هذا النوع الجديد من النزاعات يختلف عن الحرب التقليدية من حيث 1-أغراض الحرب2-وضع المدنيين أثناء الحروب، مؤسسات الحروب.

call" مصطلح (الدولة الفاشلة) بأنه "غير مجدي إلى حد كبير ، وينبغي التخلي عنه" إلا القدر الذي يشير إلى انهيار كلي للدولة ، حيث ينعدم وجود سلطة معترف بها (داخليا) من قبل سكان البلد أو (خارجيا) من قبل المجتمع الدولي ، ومنذ أواخر القرن العشرين لم نشهد حالة كهذه إلا في بلد واحد فقط هو الصومال (عربيا من 1991 حتى 2004) ، ويبدو أن هذا التعريف يخلط مابين الدولة المنهارة والدولة الفاشلة ولا يميز بينهما.

- يعرف "ويليام أولسون""william olson" الدولة الفاشلة على أنها هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها واستمرارها للخطر[1]

إضافة إلى ذلك تعريف بطرس بطرس للدولة الفاشلة على أنها تتميز بسمات من بينها إنهيار مؤسسات الدولة وخاصة الجهاز القضائي والشرطة ، مما يؤدي على شلل الحكم والفوضى العامة وهذا ما يؤدي إلى خلق فوضى في النظام الدولي وانهيار السلم والأمن الدوليين ، وعليه فإن الدولة الفاشلة " failed state" هي الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها وعادة ما تلجأ إلى القوة وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة بالإضافة على عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبنائها شعبها فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي.

إضافة الى ذلك أشار كلا من راتنر وهيرمان "herman ""ratner"في دراستهما إلى أن مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يختصر "بتلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دورا ككيان مستقل" ، وضربا بالمثل بهايتي، يوغسلافيا، الإتحاد السوفياتي، السودان ، ليبيريا وكمبوديا.

[1] سميرة ناصري ،**آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب البادرة**، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة ماجستير**، جامعة محمد خر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص5.

في حين اشار زارتمان "zartman" في دراسته حول الدول المنهارة بأنها تلك " الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية ، وضرب مثالا على ذلك بالكونغو في الستينات من القرن العشرين، وتشاد وغانا وأوغندا في أواخر ثمانينات القرن نفسه ، والصومال...إلخ.

ورأى آخرون أن الدولة الفاشلة " هي الدول التي تحكمها الميليشيات المسلحة " فيما يرى بعض الباحثين وقالوا تلك الدول التي تفقد السيطرة على سائر العنف الخارج عن الإطار القانوني ، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها".

– وبذلك نتوصل إلى أن الفشل الدولاتي هو "الدول التي ضعفت سلطتها وأجهزتها الدولاتية بشكل لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية وهو ما يخلق فجوات في المجالات التالية[1]

*السيطرة الكلية على الاقليم، الخدمات العامة للمواطنين ، أي عدم استقرار سياسي أواجتماعي أو اقتصادي ، وتطور النشاطات غير الشرعية ، وهو ما يردي إلى ظهور العنف الجماعي من السلطة.

*نهاية من الممكن القول أنه ليس هناك اجماع حقيقي حول تعريف "الدولة الفاشلة " فمنهموضحه شرعية الحكم ومنه من جنده بقدر احتكار السلطة بيد الدولة وحدها على ما تملك وكمهم من أوعزه بقدرة الدولة على توفير السلع السياسية للمواطنين ، فلكل دولة فاشلة طريقتها في الفشل.

علا أنه يبقى تصنيف صندوق السلام (Fund for peace) بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (foreing policy)وهو التصنيف الأساس والمعتمد من قبل الباحثين في دراسة "الدولة الفاشلة"، وذلك لأنه يقدم تقريرا سنويا عن تصنيف تلك الدول وفق معايير مدروسة كما يفتح أبواب النقاش في قضايا مرتبطة بالظاهرة مثل: لماذا تفشل الدول ؟ وما الذي يجب فعله لانقاذها تمهيدا لايجاد حلول بها[2].

[1] نفس المرجع، ص 14.

المبحث الثاني: مؤشرات الفشل الدولاتي وأسبابه

بعد نهاية الحرب الباردة، ومع زيادة الأمن الدولي بظاهرة الدول الفاشلة، ظهرت الحاجة لمتابعة هذه الدول فيما يتعلق بوتيرة التحسن أو التدهور، فاهتمت العديد من لمراكز البحثية والمؤسسات العالمية بهذه الظاهرة من منظور تحديد مظاهرها وأبعادها عبر تقديم جملة من المؤشرات التي تتحدد من خلالها درجة ومجال الفشل الدولاتي، وعليه تطرقنا إلى جملة من المؤشرات، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية ... إلخ

ابتداء من عام 2005 بدأ كل من صندوق دعم السلام found for peace ومجلة foreing policy بنشر تقرير سنوي حول الدولة الفاشلة يعتمد هذا التقرير على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات Thomsonpialog الذي يضم أعداد هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية وتقارير صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى دراسات مستقلة، كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل بالإضافة برنامج Conflict assesment system tools التي تعرف اختصار CAST وهي أداة لتقييم الصراعات Software/indexes ، و قد تم ترتيب الدول بناء على 12 مؤشرا لانكشافية الدولة Indicators of state vulnerability كل مؤشر ما بين 10 (0 الأكثر استقرارا/10 الأقل استقرارا) يكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة بماء على هذه المؤشرات 120 نقطة وتكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر فشلا[1].

المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية:

[1] The found for peace : « Demographic pressures » : www.foundforpeace.org/web/content/ (23/03/2014).

أ- **تصاعد الضغوط الديمغرافية:** وتتمثل فيما يلي:

- تتعلق بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على توزيع المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.
- سوء التوزيع السكاني والخلل التوزيع العمري.
- ارتفاع نسبة الوفيات.
- انخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية.
- تزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة.
- إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي.
- الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان والتوزيع العمري، أو حسب الجماعات المختلفة المتنافية.

ب- **الحركية العشوائية للاجئين والتنقل الداخلي:**

الاستئصال الكراهي لجماعات واسعة الذي ينتج عنه النزاعات أو الأعمال القمعية ويخلق نقص التغذية وانتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب، واضطرابات، مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.

ج- **الميراث العدائي الشديد بين الجماعات:** عندما يكون التوتر والعنف قائم بين الجماعات المكونة للدولة تصبح قدرة هذه الأخيرة على فرض الأمن مقرصنة مما قد يؤدي هذه الوضعية إلى المزيد من الخوف والعنف وعلى هذا الأساس يشمل هذا المؤشر مايلي:

- التمييز العنصري والمتمثل أساسا في معاملة الناس بشكل غير متساو بسبب انتماءاتهم الدينية والمذهبية أو العرقية ... إلخ.
- سيطرة أقلية معينة على الأغلبية. [1]

[1] The found for peace : « the indicators of failed states », in : http://ffp-statesindex.org/indicators (24/03/2014).

د- الهجرة الدائمة والموجهة للأفراد:

- تتعلق بهجرة العقول والمثقفين، المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات العقيمة.

- الهجرة الإدارية "للطبقات الوسطى" خاصة الاقتصادية منها مثل المقاولين، رجال الأعمال، التجار، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي. [1]

هـ- الجماعات الشاكية (GG)*: ويشمل مؤشر الجماعات الشاكية:

- تاريخ الجماعات الطائفية المفعمة بالضغينة نتيجة لممارسات جائرة سواء كانت حديثة أو قديمة قد تعود إلى قرون.

- أنماط الأعمال والممارسات الشنيعة التي تمكن مرتكبوها من الإفلات من العقوبة.

- الإقصاء السياسي المخصص. [2]

- الجماعات المجروحة بسبب رفض الحكم الذاتي، تقرير المصير أو الاستقلال السياسي.

و- النزوح البشري والهجرة (HT):ويشمل هذا المؤشر ما يلي:

- "هجرة الأدمغة" من مختصين مثقفين ومعارضين سياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات العقيمة.

- الهجرة الإدارية "للطبقات الوسطى" خاصة الاقتصادية منها مثل المقاولين، رجال الأعمال، التجار، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

- نمو الجاليات في المنفى والشتات.

---

[1] The found for peace : « legecy of vengeance – seeking group greivance », in www.foundforpeace.org/web/content/fsi/fsi3.htm (23/03/2014).

*GG : group grievance.

[2] حالة السود في جنوف إفريقيا الذين مورس عليهم التمييز العنصري في ظل نظام الأبارتيد الذي ساد إلى غاية سنة 1990.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية: وقد بلغ عددها مؤشرين اثنين وهما:

أ- **التنمية الاقتصادية اللامتكافئة (UED)***: يعتبر متغير التنمية أهم مؤشر لقياس درجة فشل الدول وهذا راجع لارتباطه بالعديد من العوامل، فالتنمية لها بعد مهم يتمثل في الأمن الاقتصادي إذن وفق هذا الأخير ممكن أن يرتبط أساسا بافتقاد الحقوق والحريات الديمقراطية، وعلى هذا الأساس نجد أن التنمية الاقتصادية مفهوم معياري بالشعور الأخلاقي للناس (الحق والباطل) ، و في هذا السياق يعرف "مايكل تودارو "Michel Todaro" التنمية بأنها "عملية متعددة الأبعاد تشمل تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة من خلال الحد من اللامساواة أو القضاء على الفقر المطلق" [1] ، من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن هناك اختلاف كبير بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج القومي والتي تكون نتيجة الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة ، ويمكن قياس النمو من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وعلى هذا الأساس نلاحظ بأن النمو الاقتصادي على عكس التنمية الاقتصادية لا يأخذ بعين الاعتبار مشاكل الفقر والبطالة أو التفاوت في الدخل فالنمو الاقتصادي هو شرط ضروري ولكن غير كاف للتنمية ، عموما يشتمل هذا المؤشر على ما يلي:

1- عدم المساواة في التعليم والدخل.

2- التفاوت في مستويات المعيشة.

3- هبوط مفاجئ في أسعار البضائع، عائدات التجارة والاستثمار الأجنبي.

4- انهيار وتراجع العملة الوطنية.

5- تزايد مستويات الفساد والمعاملات غير الشفافة بين عامة الناس.

[1] للمزيد حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو أنظر:
(27/12/2015).http://www.diffen.com/difference/economic/developmentVSeconomicgrowth

ب- **الفقر والتراجع الاقتصادي (ECO)*** ويمكن أن يشمل مؤشر الفقر والتراجع الاقتصادي:

- تراجع اقتصادي مستفحل للمجتمع ككل، والمقاس بـ: الدخل الفردي الناتج الوطني الخام، الديون، معدلات وفيات الأطفال، مستويات الفقر.
- ارتفاع نسبة الديون في الميزان التجاري.
- زيادة نسبة الفقر.
- تراجع نسبة النمو.

المطلب الثالث: المؤشرات السياسية

وقد بلغ عددها ست مؤشرات وهي:

أ- **شرعية الدولة: (SL)***

- الفساد الشامل والمستقيم أو الانهيارية من قبل النخب الحاكمة.
- مقاومة النخب الحاكمة للشفافية، المساءلة السياسية والتمثيل السياسي.
- فقدان ثقة الجماهير في مؤسسات وعمليات الدولة مثل مقاطعة أو رفض الانتخابات، المظاهرات الشعبية العارمة، العصيان المدني، عدم قدرة الدولة على تحصيل الضرائب ومقاومة الخدمة العسكرية.
- نمو العصابات الإجرامية المرتبطة بالنخب الحاكمة.

ب- **الخدمات العامة:** ويمكن أن تشمل الخدمات العامة:

- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية، مثل التعليم، الشرطة، تدهور النظام الصحي، النقل.
- زيادة النشاطات الغير شرعية، بما فيها تجارة المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.[1]

*ECO : poventry and economic decline.

*- (SL) : state legitimacy.

- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين أو المعارضين لخطط الحسابات والمؤسساتية.
- تقييد الحقوق والمؤسسات الاجتماعية للأفراد.
- الاستخدام الداخلي لوسائل العسكرية لأهداف سياسية. [2]
- انفجار العنف السياسي اتجاه الشعب المدني.
- احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة "قوات الأمن، السلك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك، والاستعلامات"

ج- حقوق الإنسان والقواعد القانونية: (R H)وقد تشمل حقوق الإنسان والقواعد القانونية:

- ظاهرة القانون الأوتوقراطي، الديكتاتوري أو العسكرية أين يتم تعليق العمليات والمؤسسات الدستورية والديمقراطية والتحكم فيها.
- اندلاع العنف ذي الأبعاد السياسية ضد المدنيين الأبرياء.

د- تنامي الانشقاقات داخل النخب:

استعمال النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية قومية (مثل صربيا) أو التماسك الإثني (الذي يدعوا للتطهير العرقي مثلا أو الدفاع عن المعتقدات).

هـ- عدم قدرة الحكومة على السيطرة على الأجهزة الأمنية:

- الانقلابات العسكرية.
- النزاعات الداخلية.
- انتشار الأسلحة الخفيفة.

[1] The found for peace : « security apparatus », 23 december 2007, obtenu en parcourant : www.foundforpeace.org/web/content/fsi/fsi-10.html .

[2] The found for peace : « rise of factionalised elites» , 23 december 2007, obtenu en parcourant : www.foundforpeace.org/web/content/fsi/fsi-11.html.

- انتشار ظاهرة التفجيرات.

و- **التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة:**وتتمثل هذه التدخلات في:

- العقوبات الاقتصادية.

- التدخل الدولي الخارجي "تدخل قوات حفظ السلام"، "التدخل العسكري الإنساني".

- تدخل دولة مجموعات في شؤون دولة أخرى.

ي- **جهاز الأمن: (SEC)** * مؤشر جهاز الأمن يمكن أن يشمل:[2]

- ظهور نمط الحرس النخبوي موالي للقائد، والذي يعمل بحصانة وبمعزل عن سلسلة القيادة للقوى العسكرية النظامية.

- ظهور ميلشيات خاصة تمولها وتدعمها الدولة وتقوم بإرهاب المعارضين السياسيين و"الأعداء" المشتبه بهم أو المدنيين الذين يظهر عليهم التعاطف مع المعارضين.

- ظهور "جيش داخل جيش"، وحدات استخبارية سرية أو قوى أمنية غير نظامية تخدم مصالح زمرة أو قائد سياسي. [3]

وبحسب رأيي تبدوا هذه المؤشرات موضوعية وشاملة لأبعاد فشل الدولة، بحيث يظهر من خلالها أن فشل الدولة متعدد الأبعاد فهو يشمل غياب قوة الدولة أو عجزها عن الفعل سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، أمنيا، عسكريا، وأيضا غياب حقوق الإنسان (أي حقوق الفرد) وعدم وجود قواعد قانونية تكفل الكرامة الإنسانية، من جانب آخر فإن هذه المؤشرات تظهر أن انهيار الأنظمة السياسية يؤدي لغياب سلطة

*SEC : security Apparutus.

[2]- بوزيدي عدنان، المرجع السابق، ص 49.

[3] The found for peace : « The methodology behind the index », 23 december 2007, in : http://ffp.sttesindex.org/methodology

مركزية فعالة وقوية وهو ما يخلق مناخ يسوده الخوف للمجموعات الطائفية من بعضها البعض وما تبقى من النظام السياسي، إضافة غلى الانكشافية الخارجية للدولة.

كخلاصة تقييمية لدليل الفشل الدولاتي الذي بدأ نشاطه سنة 2005 يمكن تسجيل عدد من المزايا و العيوب نوردها في الاتي :

أ-أهم مزاياه ما يلي:

- يعتبر دليل الدولة الفاشلة وسيلة مهمة في يد الباحثين وصناع القرار تمكنهم من رصد كل المتغيرات الدولية، فهو يسمح لهؤلاء بتقديم صورة شاملة ودقيقة عن طبيعة الاستقرار في دول العالم، هذه الدقة ممكنة لأن الدليل يعتمد على تجمع عدد وافر من المؤشرات البيانية والإحصائية.
- يسمح هذا الدليل أيضا من جهة بتقييم مدى التزام الدول "المستقرة" وفعاليتها تجاه هذه الدول الضعيفة، ومن جهة يساعد الدول المستقرة على تقييم نجاعة برامج المساعدة التي تقدمها إلى هاته الدول.

ب-عيوبه: يعاب على هذا دليل الفشل الدولاتي ما يلي :

-مبالغته في الاعتماد على دراسة كمية المتغيرات، لأن الدراسة الكمية لهذه المتغيرات وحدها غير كاف لتفسير الواقع، هذا الواقع المركب من مجموعة المعطيات السياسية، الإيديولوجية، والعلمية.

-هناك من يعتقد أن هذه المنهجية حسب رأيي لا تعكس إلا وجهة نظر غربية خالصة للدول الغنية ونخبة معينة لا تدرك الواقع الملموس للدول الضعيفة.

-النتائج التي يصل إليها دليل الدول الفاشلة بمختلف اتجاهاته تبقى نسبية خاصة في بعدها الاستشرافي، لأن طبيعة العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المتغيرات تجعل من عملية الاستشراف بأي وضع معين في غاية الصعوبة والتعقيد.

ولكن يبقى "دليل الدول الفاشلة لصندوق دعم السلام" و "فورين بوليسي" "foreing policy" أكثر المؤشرات تتبعا لأوضاع الدول الفاشلة والأكثر انتظاما في إصداره.

المبحث الثالث:أسباب الفشل الدولاتي

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة كما أنها تختلف من دولة إلى دولة ومن منطقة إلى أخرى، وهذا راجع لخصوصية كل منطقة، فلا يمكن على سبيل المثال تعميم أسباب فشل دولة على المنطقة العربية على الرغم من وجود بعض العوامل المشتركة وعلى هذا الأساس سوف نحاول التركيز على أهم الأسباب المؤدية لفشل الدولة والتي يمكن حصرها في نقاط أساسية وهي:

المطلب الأول: الأسباب التاريخية والسياسية:

يشرح باري بوزان أسباب تعثر الدول الإفريقية في مسارات البناء التي دخلتها منذ الاستقلال مرجعا لأهم الأسباب التي أدت الى ظهور دول إفريقية ضعيفة في الفترة الاستعمارية التي شهدتها والتي تركت آثارا عميقة على المجتمعات الإفريقية إضافة على التنوع الاجتماعي ، في كتابه المعروف "المناطق والقوى بنية الأمن الدولي" ، إذ يرى باري بوزان أن المشكلة الأساسية بالنسبة للدول الإفريقية في كونها دفعت باتورة كبيرة للتحرر وتحاول تقليد النموذج الأوروبي لبناء الدولة. [1]

[1] أحمد منيسي، المرجع السابق ، ص 150.

شكل رقم (01): أسباب الفشل الدولاتي للدول العربية

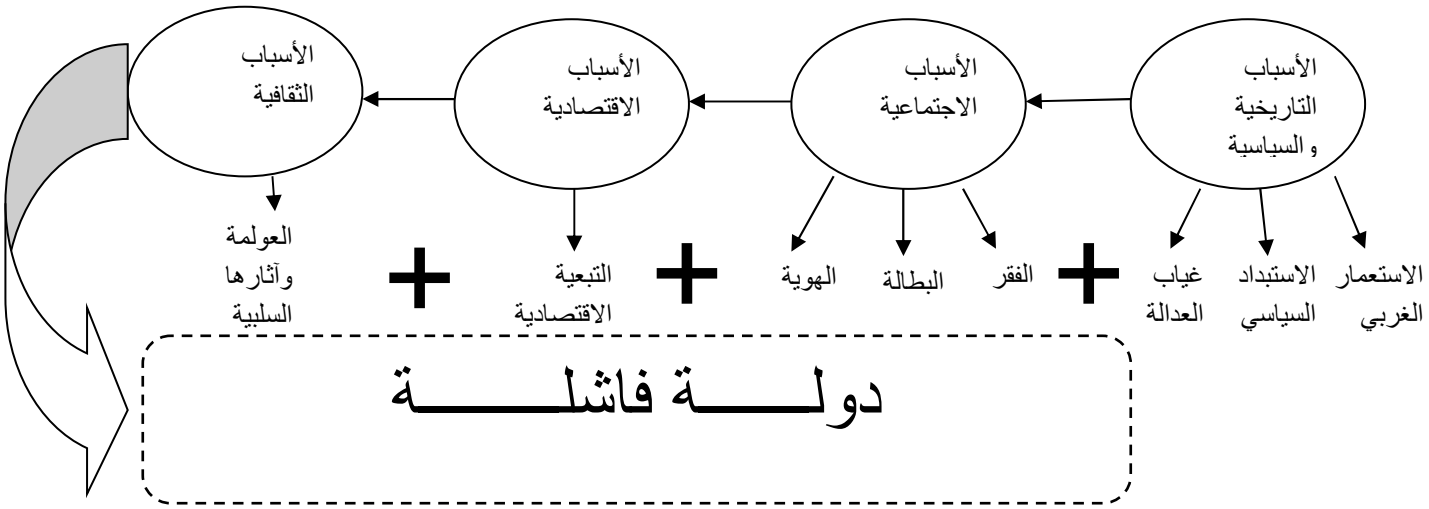

المصدر : من إعداد الطالبة.

انطلاقا من الشكل نلاحظ بأن الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والعولمة من الأسباب الرئيسية لفشل الدول .

المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية

يعتبر الضعف الاقتصادي من أهم أسباب ضعف وفشل الدولة، لكون بناء مؤسسات البلاد وإيجاد استقرار فيها يتطلب تحسين مستوى المعيشة وتقليل نسب البطالة، فمن خلال تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة يتضح أن هناك مشاكل اقتصادية كبيرة تصل إلى توقع كوارث إنسانية ومجاعة في إفريقيا، ولكن لا يمكن الفصل بين الفشل الاقتصادي والفشل السياسي، فالاهتمام بالاقتصاد وتقويته إن كان ذلك ممكنا حقا لن يحل المشكلة، لأن الاستقرار في الدولة يتطلب مؤسسات اقتصادية مستقرة، وتنمية اقتصادية تستند عليها من حيث الموارد المالية. [1]

[1] ضريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**"، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010، ص 66.

1- الاستعمار الغربي: يعرف الاستعمار بأنه "ظاهرة سياسية اقتصادية وعسكرية متصلة أساسا بظاهرة الإمبريالية* تتمثل في قدوم موجات من سكان هذه البلدان إلى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده بقصد الاستيطان والإقامة فيها بشكل دائم ويكون هذا الاستعمار النهائي هو الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال ثروات البلاد" ، وانطلاقا من التعريف المقدم نتطرق إلى مجموعة من السياسات والممارسات التي طبقها الاستعمار في المنطقة العربية ومن أهمها ما يلي:

-استغلال ونهب الثروات الطبيعية العربية "النفط".

-القضاء على الهوية من خلال محاربة الدين واللغة وفي نفس الوقت محاولة نشر اللغات المستعمرة كرهان للقضاء على الهوية العربية، وما يلاحظ فإن هذه الآلية كان لها تأثير حقيقي فلو نظرنا إلى اللغة الثانية تقريبا في كل الدول العربية هي الدول المستعمرة، على سبيل المثال اللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية في مصر، العراق، الأردن ... إلخ.

إضافة إلى هذه السياسات اعتمدت الحركة الاستعمارية كان لها الأثر العميق في تخلف المنطقة العربية أين أصبحت تعاني الأمية والفقر والبطالة ، وهذا ولم تتوقف السياسات الاستعمارية عند حد مقاومة واستغلال الدول العربية و الإفريقية عموما بل وجود الاستعمار الغربي آليات جديدة لتكريس هيمنته وتمثلت أساسا في نقطتين أساسيتين هما:

-**الأولى:** المرتبطة بالتبعية الاقتصادية، حيث بعد استقلال الدول العربية وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع المستعمر في المجال الاقتصادي على غرار دول المغرب العربي وهو التعامل الذي كان يعبر عن تبعية اقتصادية مطلقة للدول المستعمرة. [1]

---

* هي سياسة توسيع السيطرة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب وصيانة الإمبراطوريات، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول عن طريق السياسة والاقتصاد

[1] أحمد منيسي، "**مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية : لبنان**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2003، ص 149.

-**الثانية:** والتي تعتبرها أساسية وهي اتجاهات الدول الغربية الاستعمارية إلى انتهاج سياسة جديدة تتمثل أساسا في دعم الأنظمة السياسية العربية التي تعمل على تنفيذ سياسات ومخططات الغرب، وهو ما يقف عائقا أمام التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ويطرح إشكالية الشرعية السياسية للأنظمة السياسية المستعمرة.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية

إن التنوع الإثني والثقافي في ظل غياب ثقافة قبول الآخر والتعامل معه، كما يشير باري بوزان "Bary Buzan" إلى أنه إضافة إلى هذا التنوع وسبب ضعف بعض الدول الإفريقية، أصبحت جماعات صغيرة وكذا عائلات تتجمع لخدمة مصالحها الخاصة، مشكلة بذلك جماعات إثنية، من ما يزيد من معد الصراعات من أجل السيطرة في هذه المناطق.

المطلب الرابع: معالم الفشل الدولاتي

يمكن تحديد معالم الفشل الدولاتي الى مستويين داخلية و أخرى خارجية :

1- **معالم الفشل الداخلية:** ترتكز أهمها في غياب دور الدولة وتطبيق القانون، أو عدم السيطرة أو غياب الحكم، بحيث تشترك كل من الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، وسيراليون في هذه النقطة [1] ، إذ لا يمكن أن تقوم الدولة بفرض النظام والقانون على سائر المناطق التابعة لها، وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية، لكنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا عن السلطة المركزية ولا تمثلها في هذه المناطق بالشكل المطلوب. [2]

[1]-مريم إبراهيمي، "**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، **مذكرة ماستر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 14-15.

[2] ظريف شاكر، المرجع السابق، ص 66-69.

2- **معالم الفشل الخارجية:** هناك خاصيتين بالنسبة لهذه النقطة الأولى تكمن في خاصية الانتشار، أو بالأحرى وجود موجة لاجئين في الدول المجاورة مثل الوضع في ليبيريا ... إلخ، في منتصف السبعينات ، أما الخاصية الثانية تكمن في عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولية عادية، وتمثيل نفسها في المجتمع الدولي، كذا يصعب على المنظمات الدولية والدول تحديد الجهة الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة.

المبحث الرابع: التصورات النظرية لظاهرة الفشل الدولاتي

يعتبر التكوين النظري والمنهجي من أهم المنطلقات أو الدعائم الأساسية ذات الأهمية البالغة في عملية البحث العلمي في كافة مجالات المعرفة، خاصة في مجال العلوم السياسية نظرا لحداثته كحقل معرفي مستقل من ناحية ونظرا لخصوصيات طبيعة موارده العلمية من ناحية أخرى (كعدد الأطراف الفكرية، والمداخل والأطر التحليلية ...)، وسنتطرق في هذا المبحث إلى الحديث عن أهم التصورات النظرية التي سيتم اعتمادها لدراسة ظاهرة الفشل الدولاتي و هي كالاتي : مقاربة الدولة الفاشلة، مقاربة الأمن الإنساني، مقاربة الفوضى الأخلاقية :

المطلب الأول: مقاربة الدولة الفاشلة

يعتبر الاهتمام الأكاديمي لمقاربة الدولة الفاشلة غير جديد، فقد جاء نتيجة لدراسات أكاديمية للدولة الضعيفة، والتي بدأت منذ الستينات من القرن الماضي، حيث استخدم غونار كيكيردال تعبير الدولة الفاشلة للإشارة إلى بعض الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو حديثة النشأة والتي يعتبر استقرارها معرضا للتوتر، كونها دول قامت على حدود غير واضحة المعالم، وتفتقر لوحدة الوطنية والانسجام الثقافي والاجتماعي [1].

أشار كالفن هولتستي أن المشكلة الأساسية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحرب داخل الدول، وأكثر ما يميز هذه الحرب هو أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة وذلك من خلال مؤلفه "الدولة، الحرب وحالة الحرب" "The state war and the state of war" يبين هولتستي أهم الخصائص البنيوية لهذه الدول فيما يلي:

- **غياب الشرعية وشخصية الدولة:** حيث أن القادة في الدول الضعيفة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة ومؤسساتها، كذا تنوع الطوائف والإثنيات مبرزا أن الصراعات الإثنية في هذه الدول ليست إلا

[1] سميرة ناصري، **آليات الديبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، ص 18.

نتيجة سياسات الدول المتميزة حيث أن الإثنية التي تملك السلطة تقوم بخدمة مصالحها على حساب مصالح الإثنيات الأخرى، مما يثير الصراعات بينها، وهو ما ينتج عنه مراكز مقاومة داخلية لسلطة وقرارات الدولة، من المفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع، لكن هذه الدول لا تملك القدرة على ذلك، تزداد قوة الجماعات الداخلية في الدولة في ظل سهولة الحصول الأسلحة لضعف الرقابة من طرف الدولة، فتظهر الحروب الأهلية والإبادات الجماعية وحركات التمرد كما حدث في الصومال.

يعتبر "باري بوزان" من المفكرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الدولة الفاشلة[1]، حيث في مؤلفه "الناس، الدولة والخوف" "People, states and fear" حاول تقديم رؤى جديدة عن المشهد الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث قدم مفهوما موسعا للأمن يشمل الأبعاد غير العسكرية وفي هذه المقاربة أشار "باري بوزان" إلى ما اسماه الدول الضعيفة weak states هذه الدول التي فقدت مركزية العنف الشرعي والشرعية أمام مواطنيها.

يرى بوزان أن الحكم على قوة أو ضعف الدولة لم يعد على المستوى السياسي أو الاقتصادي وإنما الحكم يكون على درجة الانسجام "السوسيو–سياسي" وهذا الانسجام يتوقف في الأساس على قدرة النظام على خلق اتفاق سياسي واجتماعي داخل حدوده ، وبذلك فإن مقاربة باري بوزان "Bary Buzan" تركز على الأساس "البعد المؤسساتي" حيث أن الفشل في هذه المقاربة هو فشل المؤسسات بالدرجة الأولى وهو بذلك يخالف وجهة النظر التي تربط الفشل الدولاتي بالعجز والتخلف الاقتصادي.

ميز باري بوزان "Bary Buzan" بين مفهوم الدولة (State) وبين الدولة كقوة (Power) أي أن قوة وضعف الدولة كـ "قوة" تتعلق بقوتها في الميدان الاقتصادي والعسكري ، بخلاف ان قوة أو ضعف الدولة كـ "دولة" بمستوى لترابط النسيج الاجتماعي والسياسي، الذي يتحدد من خلال قدرة النظام على خلق

[1] سميرة شرايطية، "**تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في علاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009، ص 49.

إجماع سياسي واجتماعي داخل حدوده ، ويقدم بوزان ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها يمكن من خلالها إدراك ضعف الدولة: [1]

1- عدم القدرة على مراقبة والتحكم في التراب الوطني.

2- عدم وجود أسس وتواعد يثبت شرعية النظام السياسي.

3- وجود بنى وهياكل مؤسساتية جد ضعيفة غير قادرة على ضمان الفاعلية المطلوبة.

كما قدم بوزان حول ديناميات الأمن في الدول الضعيفة والفاشلة مركزا على بعض الدول الإفريقية حيث استخدم بوزان في دراسته للبعد الأمني لفشل الدولة وآثاره ، طريقة التحليل عبر القطاعات تحت افتراض مفاده أن "الفشل الرسمي للدول يكون في الأساس على مستوى القطاع العسكري السياسي"، دون أن يلغي القطاعات الأخرى، فهم يرى أن الفشل الاقتصادي مرهون بالفشل السياسي، (حيث يفترض أن التطور الاقتصادي وحده إذا تمكنت هذه الدول من تحقيقه لا يمكنها كسر دورة الفشل، وقد أخفقت معظم الدول الفاشلة والضعيفة في حل المعضلة ما جعل محيطها يشهد كثافة عالية من عدم الأمان .

وبالرغم من كل المحاولات والدعائم التي قدمها كل من باري بوزان وكالفن هولتستي إلا أنها خلقت انتقادات لاذعة خاصة لدى المقاربة النقدية حيث تحاول هذه النظرية من جهة الإجابة على السؤال التالي: من يتسبب في فشل الدول؟ ومن ثم البحث عن السياق السوسيو-إقتصادي الذي يؤدي ببعض الدول للفشل، بينما تنجح دول أخرى في أداء مهامها والتزاماتها ومن جهة أخرى تلقي الدراسات النقدية الضوء على تأثير فشل الدول على أمن المواطنين والجماعات داخلها.

فالمقاربة النقدية تركز على دور المؤسسات والنخب السياسية في مسار فشل الدول إلى جانب دور العامل الخارجي في الضعف الهيكلي، هذه النظرية تظهر في مفهوم "العنف البنيوي" (structural violence) الذي قدمه جون قالتون "Johan Galtung" ويشير هذا المفهوم إلى العنف الغير مادي

[1] صادق حجال، المرجع السابق، ص 8.

الذي تحدثه ابنية مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو للطبقية القومية. [1]

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني كنتاج مجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة نظرا لما أصبحت تواجهه هذه الدولة من تهديدات جديدة تجاوزت العديد من الاعتبارات حتى العسكرية منها، فالدولة تواجه الآن تحديات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، وبيئية...، في هذا السياق يرى كل من "مريام جرفي "Myriam Garvais" وستيفان روسال "Stéphane Roussal" بأن التحولات في النظام الدولي التي أحدثت تغيرات جذرية في تلقي التهديد وموضوع الأمن نفسه الذي يشير إلى قطيعة من الأمن التقليدي ، كما نجد أن تطور السلام الإيجابي "La paix positive" مرتبط بالامن الإنساني لأن السلام الإيجابي يقدم ضمانات لحماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية وأيضا العدالة الاجتماعية.[2]

تعرف لجنة أمن الإنسان "الأمن الإنساني " بأنه :"حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية، تلك التي تمثل جوهر الحياة، وتعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة (القاسية والمتفشية) (الواسعة النطاق)، وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق أولية يتمتع بها الناس، ويتفاوت بين الأفراد والمجتمعات ما يعتبره الناس (حيويا) أي ما يعتبرونه (جوهريا للحياة) و(حاسم الأهمية)" ، ويرى الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان في تصريح له: بأن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، بل أن تصور

[1]– بوزيدي عدنان، المرجع السابق، ص 10–11.

[2]–سميرة ناصري، المرجع السابق، ص 10.

السيادة الوطنية هو منشا من أجل حماية الفرد الذي يعد سببا في وجود الدولة وليس العكس، فمن غير مقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة. [1]

يعرف كل من شارل فليب دافيد "Charles Philippe Davide" و بياتريس باسكال " Beatrice Pascal" الأمن الانساني على أنه "حالة التواجد في مأمن من الحاجات الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية" كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن "التنمية المستدامة واحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون والحكم السائد والعدالة الاجتماعية هي كلمة مهمة بدورها للسلم العالمي".

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الأمن الانساني يركز على ضمان وبقاء وحفظ كرامة الإنسان، من خلال التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، والتنمية الإنسانية تعرف على أنها مواصلة توسيع الحريات الإنسانية/ التطور الإنساني، من خلال هذه الحريات إذ ساهمت التنمية الإنسانية في تحويل وتعدد وتركيز التنمية الاقتصادية التقليدية على النمو الكلي إلى فرص وقدرات الناس مثلما ساهم الأمن الإنساني في تحويل وتعدد أمن الدولة التقليدي".

- **ظروف بروز مفهوم الأمن الإنساني :**

الأمن الإنساني كفكرة يعود الى عقود لكن كمفهوم برز في النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لجملة من التحولات العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بانتشار للصراعات المحلية (داخل الدول intra-stete) وما أنجز عنها من ضحايا في صفوف المدنيين وعولمة بعض الظواهر البيئية (البيئة، الأوبئة، الفقر...) فالعالم أصبح يواجه خلال التسعينات أنماطا جديدة من التهديدات (البعض منها ليس بجديد لكن تفاقمت حدته) والتحديات أصبحت تتجاوز إطار الدولة، كما أنها

[1]-حموم فريدة، "**الأمن الإنساني (مدخل جديد في الدراسات الأمنية)**"، **ملخص رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005/2004، ص 22.

غير عسكرية في أغلبها وحتى إن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها لأدوات العسكرية التقليدية.

وكل هذه الأنماط الجديدة من التهديدات عالجها تقرير التنمية الانسانية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بالتالي وبقوة في الدراسات الأمنية الموسعة[1].

وعليه التصور الداعي لإعادة صياغة محتوى جديد لمفهوم الأمن خارج إطار الدولة كمرجعية أساسية وحيدة برز نتيجة لعاملين:

الأول: هو نهاية الحرب الباردة أثر على التحول في مفهوم الأمن بسبب التحول في طبيعة التهديدات التي لم تعد توجه مباشرة في المصالح الحيوية للدولة والأمر الآخر هو أن هذه التهديدات أخذت صورا جديدة، فالنزاعات والحروب على سبيل المثال تحولت أشكالها من نزاعات بين الدول الى حروب ونزاعات داخلية والملاحظ أنها ساهمت في ضعف قدرة الدولة على وضع حد لها، فعلى الرغم من أن العولمة ساهمت في تقريب المسافات بين الشعوب والأفراد إلا أنها في المقابل خلفت تأثيرات عكسية لعل أهمها تمثل في اختراق حدود الدول وخرق سيادتها بسبب حركة الأشخاص والمواطنين وعمليات الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات وبالتالي فإن للحرب الباردة والعولمة ساهمتا معا في زيادة نطاق التهديدات الأمنية وفي سائر مواجهة هذه التهديدات وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى التوسع في نطاق الظواهر الأمنية التي لم تعد مرتبطة[2] بالدولة بل بأمنها واستقرارها الداخلي وتماسك بنيتها المجتمعية وأمن مواطنيها ومن هنا فرض هذا الواقع

[1] بوسطيلة سميرة، **"الأمن البيئي-مقاربة الأمن الإنساني-"، رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلان، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص (31-32).

[2] سعيد طه، تلخيص رسالة ماجيستير بعنوان الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية.

الجديد ضرورة إعادة صياغة شاملة لمفهوم الأمن والتأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الأمنية وعليه دخل (الفرد الإنساني) في محور اهتمام الدراسات الأمنية وهو ما توج بظهور مفهوم الأمن الإنساني.

*الأمن الإنساني وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:

أ/أمن الإنسان وأمن الدولة: يكمل الإنسان أمن الدولة في أربعة جوانب:

*اهتمامه هو الفرد والمجتمع لا الدولة.

*تشمل التهديدات لأمن الناس التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائما على أنها تهديدات لأمن الدولة[1].

*نطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها.

ب/أمن الإنسان وحقوق الإنسان: يمثل احترام حقوق الإنسان في حماية أمن الإنسان ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر في 1993 على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس، لذلك فحقوق الإنسان وأمن الناس يعزز كل منهما الآخر فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة يعيدها وحقوق الإنسان تجيب على السؤال التالي: لماذا ينبغي تعزيز أمن الإنسان.

جـ/أمن الإنسان والتدخل الإنساني: من الملاحظ أن الاختلاف بين التدخل الإنساني والأمن الإنساني الأول يكون في حالة انتهاك الفادح للحقوق البشرية بشكل تعسفي أي انه يكون كحل أخير بعد حدوث الخطر، أما الأمن الإنساني فهو أشمل يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة

[1] محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني" متحصل عليه

المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي، كما أن التدخل الإنساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول.

شكل رقم (02): يوضح موقع الأمن الإنساني بالنسبة للدراسات الأمنية ودراسات التنمية

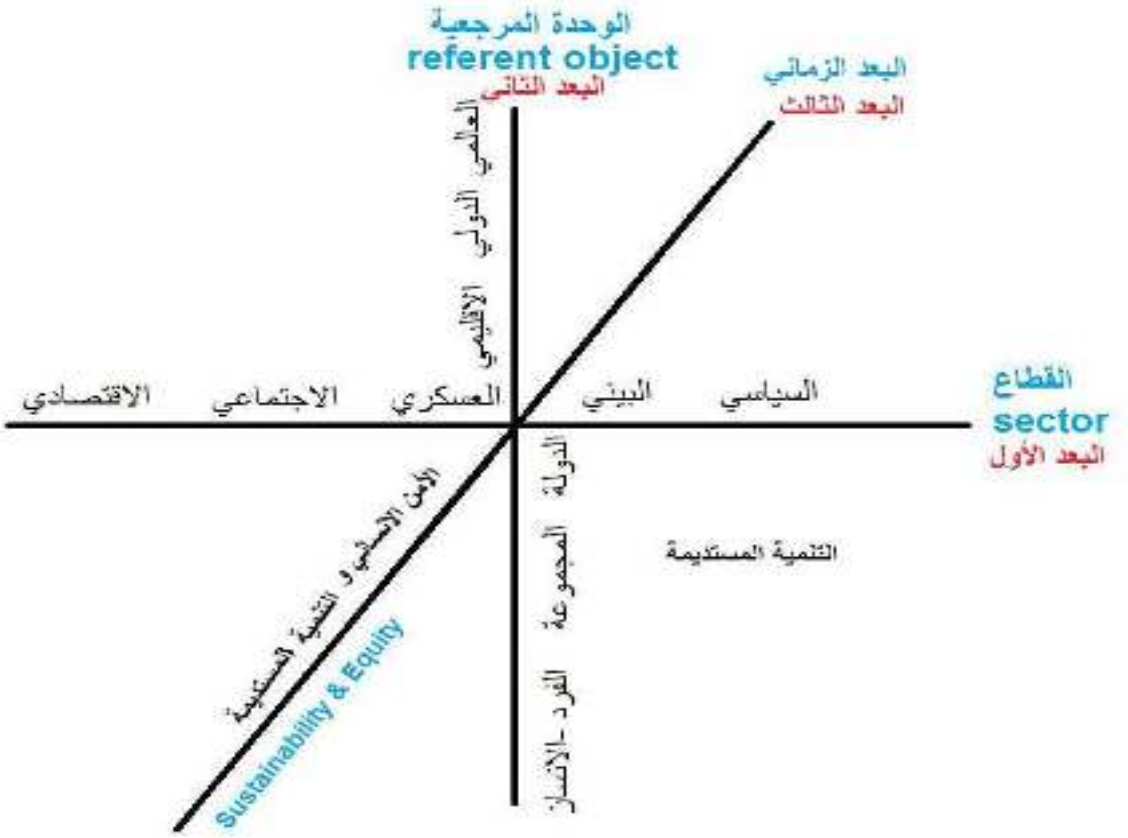

المطلب الثالث: مقاربة الفوضى الخلاقة

شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرا في السياسة الأمريكية بفعل ما أتاحه الوضع الدولي من ظروف دولية اعتبرها السياسيون والمفكرون الأمريكان بمثابة الفرصة العالمية لصياغة النظام العالمي الجديد ، الذي يتجسد بضمان التفوق والانفراد الأمريكي بمقومات القوة والهيمنة العالمية ،وبدأت الولايات المتحدة تعتمد سياسة الفوضى الخلاقة في سياستها الدولية وخصوصا تجاه المنطقة العربية. [1]

للوهلة الأولى يبدو اصطلاح (الفوضى الخلاقة) لوصف السياسة الأمريكية متناقضا لان معنى الفوضى ينصرف إلى الهدم والعبثية والتدمير، لكن الإدارة الأميركية استخدمته نقيض لهذا المعنى تماما، فها هي الفوضى لديهم تصبح خلقاً جديداً وجميلاً أفضل مما سبق، وإن كان عبر الفوضى والعبث، ولغرض الوقوف على اصطلاح (الفوضى الخلاقة) وتحليل السياسة الأمريكية من خلاله وفهم أبعاد هذه السياسة وأصولها الفكرية سنحاول أن نثبت "بأن الفوضى الخلاقة سياسة أمريكية تحكمها رؤى وتصورات نظرية، تنسجم مع العقلية والتقاليد الأمريكية وان لها إبعادا سياسية خطيرة على العالم وعلى المنطقة العربية، وتنذر بتراجع وفشل في السياسة الأمريكية لحقبة ما بعد الحرب الباردة".

إن نظرية الفوضى الخلاقة التي هي أداة فكر أميركي بل و أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأميركي في التعامل مع قضايا العالم العربي، التي يهدف من ورائها أن تبقى المنطقة العربية في حالة اضطراب و غليان و عدم استقرار؛ فقد صرح مسؤولون أميركيون مرارا أن الشرق الأوسط الجديد سيولد من رحم الفوضى الخلاقة التي بدؤوا بتطبيقها في المنطقة إبان الغزو الأمريكي للعراق ، فقد أورثت العراق تراكمات خصبة من الفساد والسلبيات خلال العملية السياسية التي بدأت بوضع الدستور العراقي على أساس طائفي ومحاصصة منحازة مبيتة، ثم وصول قيادات سياسية متورطة في غالبيتها

[1]–سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية نقلا عن: (2012/07/10) (www.alukah.net).

بالفساد ونهب الأموال؛ مما اوجد بيئة خصبة لنشوء ونماء الحركات والفصائل الجهادية هذه التي يواجهونها اليوم ،ويحشدون الأحلاف والتجمعات الدولية للقضاء عليها، وكانت أميركا بالأمس القريب وعن كثب تشهد مواقف تشكيل ونمو هذه الحركات والفصائل والكتائب والجماعات الجهادية بأنواعها ،بكل الحيثيات ، حيث كانت على علم بما يحدث من ذلك أولا بأول.

لقد قامت النخب الأكاديمية الأمريكية وصناع السياسة فيها بالبحث والدراسة لإنتاج وصناعة إستراتيجية تحل مشاكل المنطقة بالطريقة التي يريدونها وفقا لأهوائهم ومصالحهم؛ فتوصلوا إلى صياغة مصطلح "الفوضى الخلاقة" بعناية فائقة بغرض التضليل والتمويه وإغراق المنطقة العربية بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار، والسماح بانهيار الأنظمة الحاكمة الحالية، وحدوث فوضى سياسية، ظانين أن هذه الفوضى تخلق خريطة أكثر استقرارا وتفرز قادة ورؤساء أكثر طاعة وولاء لهم، يصنعونهم على أيديهم وفق إرادتهم ورغباتهم ، ليسهل التعاطي معهم بواقعية المصالح المتبادلة. [1]

إذن كان الهدف من استخدام وتطبيق هذا الإجراء والمفهوم العقدي أو المصطلح السياسي الذي اختلقته الدوائر الصهيو–أميركية الاستخباراتية للتعبير عن مقاصدها ونياتها المبيتة لتشكيل ما سموه الشرق الأوسط الجديد، ونشر فوضى متعمدة وفق رؤياهم، وليس بمفهوم أساسيات المنطق والمعرفة الحقيقية، إذ تعني الفوضى في علم الاجتماع اختلال في أداء الوظائف والمهام الموكولة إلى أصحابها وافتقارها إلى النظام، وتعني في المصطلح السياسي غياب الحكم واستتباب الفوضى في مجتمع ما.

تقوم سياسة الفوضى الخلاقة على عدة دعائم يمكن تلخيصها بالآتي:

1– إطلاق الصراع العرقي: إذ تقوم سياسة (الفوضى الخلاقة) على بث الشرخ العرقي في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي، والمشكلة القبرصية تعبر عن هذه الحالة ، كما لجأ التدخل الأمريكي في العراق على هذا الدرس في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سلخ

[1]–د شفيق علقم الفوشى،**الخلاقة ... استراتيجية هيمة واستحواذ**، نقلا عن: (2014/12/09) ww.raialyom.com.

سياسيا وعسكريا، الشمال الكردي من البلاد على أساس عرقي فضلا عن تأجيجه للصراع الطائفي والعرقي في العراق بعد احتلاله عسكريا، وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين: شمال مسلم عربي في أغلبيته، وجنوبي مسيحي في أغلبيته.

2- إطلاق صراع العصبيات: عبر ضرب الدولة، بجميع مؤسساتها، واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية متجزئة، قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991م والعراق بعد دخول الجيش الأمريكي على بغداد.

3- ضرب الاستقرار الأمني: إطالة أمد الاختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة على الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب، ومن أبرز الأمثلة على هذه العملية، السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان إبان الحرب الداخلية التي عاشها ما بين 1975و 1989. وما شهده العراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في أكثر من نقطة، فالطرف الأمريكي ينسحب تدريجيا من اللعبة، لكن بعد تأكده من ثباتها خلال اختلال ثابت ينهك الحكومات ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الأمريكية. [1]

4- خلخلة الوضع الاقتصادي: من الدروس المفيدة التي أضيفت على نظرية الفوضى، نذكر أيضا زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفياتي مطلع التسعينات، حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية وساد التضخم بسبب تهريب معظم الرساميل والودائع العامة، بعد تسبيلها، على خارج البلاد.

[1]-رمزي الميناوي، **الفوضى الخلاقة، السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط، النظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته**، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، ص 11.

5- التعبئة الإعلامية: فالتعبئة الإعلامية كفيلة، على الأمد الطويل، بالنيل من العدو، فما تم تجريبه انطلاقا من ألمانيا الغربية السابقة باتجاه ألمانيا الشرقية السابقة، بالوسيلة التلفزيونية، ونجح في اختراق المعسكر الاشتراكي برمته، يتبع اليوم في المنطقة العربية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية المسموعة والمكتوبة التي توجهها أمريكا وتستخدمها في مشروعها الاستراتيجي.

لقد نتج عن اختلال التوازن العالمي بعد الحرب الباردة صعود توجهات فكرية متطرفة تمثلت بالمحافظين الجدد، أسهمت في صوغ التوجه السياسي والاستراتيجي الأمريكي العالمي المتمحور حول سياسة عالمية اقتحامية، تهدف إلى استمرار الهيمنة الأمريكية العالمية ويبدو واضحا بان نظرية الفوضى تناغم العقلية الأمريكية المتغطرسة والمؤمنة بأن القوي يستطيع أن يخلق النظام من رحم الفوضى بل إن الفوضى هي مطلب القوي كي يستمر بالتفرد والهيمنة، وان صعود المحافظين الجدد وهو تيار إيديلوجي متطرف ويمتلك توجهات فكرية متطرفة بالضد من العرب والمسلمين قد سوقوا داخل أروقة صنع القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي لنظرية الفوضى الخلاقة لتكون محورا للسياسة الأمريكية وخصوصا تجاه المنطقة العربية ، وترتكز هذه السياسة على الترويج لمبادئ الإصلاح الديمقراطي بهدف تغيير أنظمة الحكم بفوضى تستطيع من خلالها تثبيت دعائم تعزز من مصالحها في العالم وفي المنطقة العربية مستندة على تأجيج الصراعات الإثنية والعرقية والطائفية ، وتقسيم الدول بحجة حقوق الأقليات بالإضافة إلى خلخلة الاستقرار الأمني وزعزعة الأوضاع الاقتصادية والاستفادة من كل ذلك لتحقيق مصالحها.

خلاصة الفصل الأول:

تم التوصل في ختام هذا الفصل لجملة من الاستنتاجات نوردها في الاتي :

- ✓ حظيت مفهوم الدولة الفاشلة باهتمام واضح، ليس فقط من قبل الباحثين الأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، وإنما قبل دوائر مناع القرار داخل الدول الغربية، وقد تصاعد هذا المفهوم بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح المصطلح يأخذ أبعادا مغايرة وأهدافا مختلفة، أخطرها هي محاولة إضفاء الشرعية على عمليات التدخل العسكري فيما اصطلح عليه بالدول الفاشلة.
- ✓ الدولة الفاشلة في أبسط معانيها هي تلك الدول التي تكون عاجزة وليست لها القدرة على توفير السلع الأساسية لمواطنيها وغير قادرة على تحقيق العدالة في أبسط معانيها ، ولكن أيضا حكومتها غير ديمقراطية وهو ما يجعلها أساسا تعاني من انعدام الاستقرار وتدخل في نزاعات داخلية تهدد أمن وسلامة المواطنين بل أكثر من ذلك تصبح حكومتها عرضة للمساومة الخارجية.

وخلاصة نستنتج أن هذه المؤشرات تبدوا موضوعية وشاملة لأبعاد فشل الدولة، بحيث يظهر من خلالها أن فش الدولة متعد الأبعاد، فهو يشمل غياب قوة الدولة أو عجزها عن الفعل سياسيا، اقتصاديا اجتماعيا، أمنيا أو عسكريا، وأيضا غياب حقوق الفرد وعدم وجود قواعد قانونية تكفل كرامة الإنسان، ون جانب آخر فإن هذه المؤشرات تظهر أن الفشل الدولاتي يؤدي إلى معضلة الأمن المجتمعي، فانهيار الأنظمة السياسية يؤدي إلى غياب سلطة مركزية فعالة وقوية وهو ما يخلق مناخ يسوده الخوف الهوبزي للمجموعات العرقية من بعضها البعض، وما تبقى من النظام السياسي، ويبدوا من خلاله أن الأمن الوطني للدولة بمختلف قطاعاتها مهددة بانهيار الأنظمة السياسية يؤدي لغياب سلطة مركزية فعالة وقوية، وهو ما يخلق مناخ يسوده الخوف للمجموعات الطائفية من بعضها البعض ، وكذلك مدى الانكشافية الخارجية للدولة.

أما فيما يخص أسباب فشل الدول، بهي مرتبطة أساسا بعاملين، الفقر والبطالة من جهة، واستبداد السلطة وتغييب لغة القانون من جهة أخرى، ونلاحظ بأن عامل الفقر والبطالة لو كان منعزلا عن الاستبداد وظلم الحكام، لما أصبح عاملا لفشل الدول، أي أنه أصبح سببا فقط إذا كان هناك استبداد للسلطة.

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاوز المنظور التقليدي لتصنيف الدولة نتيجة التحولات العالمية والطبيعة الجديدة للتهديدات ومشاكل الأمن الداخلية للعديد من الدول مما قدم إطارا تحليليا يبحث في صنف جديد من الدول، وهي الدول الفاشلة، وقد شمل هذا الإطار التحليلي على العديد من المحاولات التنظيرية التي سلطت الضوء على طبيعة الظاهرة، تطورها وتأثيرها على الاستقرار الداخلي والخارجي، فبرزت العديد من المقاربات وهي: مقاربة الدولة الفاشلة، مقاربة الأمن الإنساني، مقاربة الفوضى الخلاقة، فكل على حدى فسرت ظاهرة الفشل الدولاتي في المنطقة العربية، سواء كانت داخلية أو خارجية.

هذا و سيخصص الفصل الثاني لاسقاط مؤشرات الفشل الدولاتي على الحالة الليبية بالاستناد الى الأطر النظرية السابق عرضها لتقديم تفسيرات و تحليلات أكاديمية دقيقة .

عـرف النظـام السياسـي الليبـي عبـر التـاريخ العديـد مـن الأحـداث التاريخيـة والسياسـية التـي تمثـل فـي مجملهـا البيئـة التـي جعلـت منـه نظامـا فريـدا سـواءا علـى المسـتوى الـداخلي أو الخـارجي أو مـن الناحيـة السياسـية أو القانونيـة ، وتجسـد ذلـك مـن خـلال إبـراز العديـد مـن الأحـداث التـي رسـمت الملامـح العامـة للنظـام وجعلـت لـه خصـائص مغـايرة لبـاقي الأنظمـة سـواء علـى السـاحة الإقليميـة أو القاريـة أو العالميـة وخاصـة فـي عهـد معمـر القـذافي أيـن تحولـت هـذه الأحـداث مـن انتفاضـة الشـعب الليبـي ضـد نظـام الحكـم لتتطـور فيمـا بعـد إلـى حـد النـزاع المسـلح بـين الطـرفين وقـد كانـت هـذه الأسـباب بمثابـة المؤشـرات الدالـة علـى مـدى درجـة فشـل الدولـة مـن عـدمها فـي ليبيـا قبـل الانتفاضـة الشـعبية ، وعليـه ارتأينـا أن نخـص الفصـل الثـاني لدراسـة ظـاهرة الفشـل الـدولاتي فـي ليبيـا وذلـك مـن خـلال تقسـيم الفصـل إلـى ثـلاث مباحـث، يتنـاول المبحـث الأول دراسـة جيـو اسـتراتيجية لدولـة ليبيـا ، أمـا المبحـث الثـاني فخصـص لبحـث الأزمـة الليبيـة ومؤشـرات الفشـل الدولاتي ، في حين خصص المبحث الثالث لعرض السيناريوهات المستقبلية للوضع الليبي .

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لدولة ليبيا

مـن خـلال هـذا المبحـث سـنقدم نبـذة مختصـرة عـن الإطـار الجغرافـي التـاريخي لدولـة ليبيـا، ثـم نستعرض مظاهر انحطاط وفشل الدولة الليبية والتي أصبحت رمزا من رموز الدولة الفاشلة في العالم وإلى ما آلت إليه.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية

أولا: الموقع الجغرافي

تمتع ليبيا بموقع الجغرافي مميز، فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي، ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط (1955كم) وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر المتوسط وحتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية، وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الإفريقية، وتعتبر "ليبيا" جسرا مهما يربط بين إفريقيا وأروبا، وتعد موانيها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة مثل مينائي بنغازي وطرابلس وغيرهما منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الإفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي، كما أن بموقعها هذا تعتبر حلقة اتصال مهمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح التقاء وامتزاج التيارات الثقافية والحضارية العربية الإسلامية.فنظرا للموقع والمكانة التي تزخر بها الجماهيرية الليبية إلا أن هناك مجموعة من العوامل في ميدان السياسة الدولية أعطت لموقع ليبيا أهمية كبيرة وهي كالتالي:[1]

*إن موقعها في الحوض المتوسط للبحر المتوسط يعطيها أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه، وما يمكن أن يبدو فيه نشاط بحري كما يجعل منها قاعدة هامة لتوزيع الجيوش وقيادة العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها لنقلها بسرعة وسهولة إلى أي ميدان للقتال في شمال إفريقيا وجنوبي أوروبا والشرق الأوسط.وقد برزت أهمية موقع ليبيا واضحة بالفعل خلال الحرب العالمية الثانية.

---

[1]– "جغرافية ليبيا" ، متحصل عليه: (2017.05.11)http://geo-libya.yoo7.com

* تمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى حدود جمهوريتي التشاد والنيجر في الجنوب، ومن الحدود المصرية والسودانية في الشرق حتى حدود ونس والجزائر في الغرب، ومن خلال هذا التحديد يتبين أن الأراضي الليبية تمتد على وجه التقريب ما بين خطي طول 9° و 25° شرقا، وأن أقصى امتداد لها من ناحية الشمال يصل إلى دائرة عرض 57°و 32° شمالا في الجبل الأخضر ، وأقصى امتداد لها من ناحية الجنوب يصل إلى دائرة عرض 30 °و 19° شمالا في الطرف الجنوبي الشرقي من ليبيا.

*أنها تمثل حلقة اتصال رئيسية بين أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي خصوصا وأنها ترتبط بكل هذه الأقطار بروابط تاريخية وثقافية*وأن أراضيها تتوغل في داخل إفريقيا لمسافة تتراوح بين 1900 و 2000كلم وترتبط بنطاق السودان وغربي إفريقيا بمجموعة من طرق القوافل التي لعبت في الماضي أدوارا عظيمة الأهمية في النقل والتجارة في البحر المتوسط وبلاد جنوب الصحراء الكبرى ولاشك أن استكمال رصف هذه الطرق (طرق القوافل القديمة بين ليبيا ودول الصحراء) ومد خطوط للسكك الحديدية يعمل على إحيائها من جديد ومن ثم تتعاظم أهمية الموقع الجغرافي لليبيا.

الخريطة رقم 02 : خريطة ليبيا

SOURCE :https://arabic.mapsofworld.com/libya

ثانيـا: لمحـة تاريخيـة لدولـة ليبيـا: شـهدت ليبيـا العديـد مـن الأحـداث التاريخيـة والسياسـية التـي رسـمت ملامـح النظـام السياسـي الليبـي سـواء قبـل أو بعـد الاسـتقلال وذلـك لمـا عرفـه مـن الغـزوات قبـل الاحـتلال الإيطـالي وفـي عهـد الاسـتعمار الإيطـالي وكـان الاسـتقلال والعهـد الملكـي زاهـر بالأحـداث التاريخيـة والسياسـية التـي حـددت البنيـة السياسـية للنظـام الليبـي[1]، أمـا تركيبـة المجتمـع الليبـي فهـي قائمـة علـى أسـاس القبيلـة والقبيلـة فـي ليبيـا ليسـت رابطـة دم بـل مظلـة اجتماعيـة تتعـايش تحتهـا جماعـات مختلفـة تـوفر الحمايـة والأمـان لأفرادهـا وكـذلك فـرص العـيش الكـريم لأبنائهـا، فبإمكـان أي مـن أفرادهـا أن يـنظم لقبيلـة مـا ولـه أن يصـبح زعيمـا وحتـى شـيخا للقبيلـة إذ تجـد فـي القبيلـة الواحـدة مـن هـو أصـله أمـازيغي أو عربـي أو إفريقـي أو تركـي وهـذا يـدل علـى التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة.

*ومـن أبـرز القبائـل التـي يتكـون منهـا المجتمـع الليبـي هـي :الأشـراف، ورفلـة، القذاذفـة، المقارحـة، ترهونـة، الزنتـان، الطـوارق، أولاد سـليمان، العبيـدات والبراعمـة والعـواقير والمسـامير، قبائـل التبـر، قبائـل أولاد علـي، ونظـرا لتسـييس القبيلـة إعتمـد القـذافي علـى تهمـيش كـل القبائـل المعارضـة لـه والتي هي متواجدة أساسا في شرق ليبيا(أنظر الخريطة رقم 03 ☜)

الخريطة رقم 03. :أماكن إنتشار أهم القبائل الليبية

[1]– يسرى أوشريفي، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق ولعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2016/2015، ص 187.

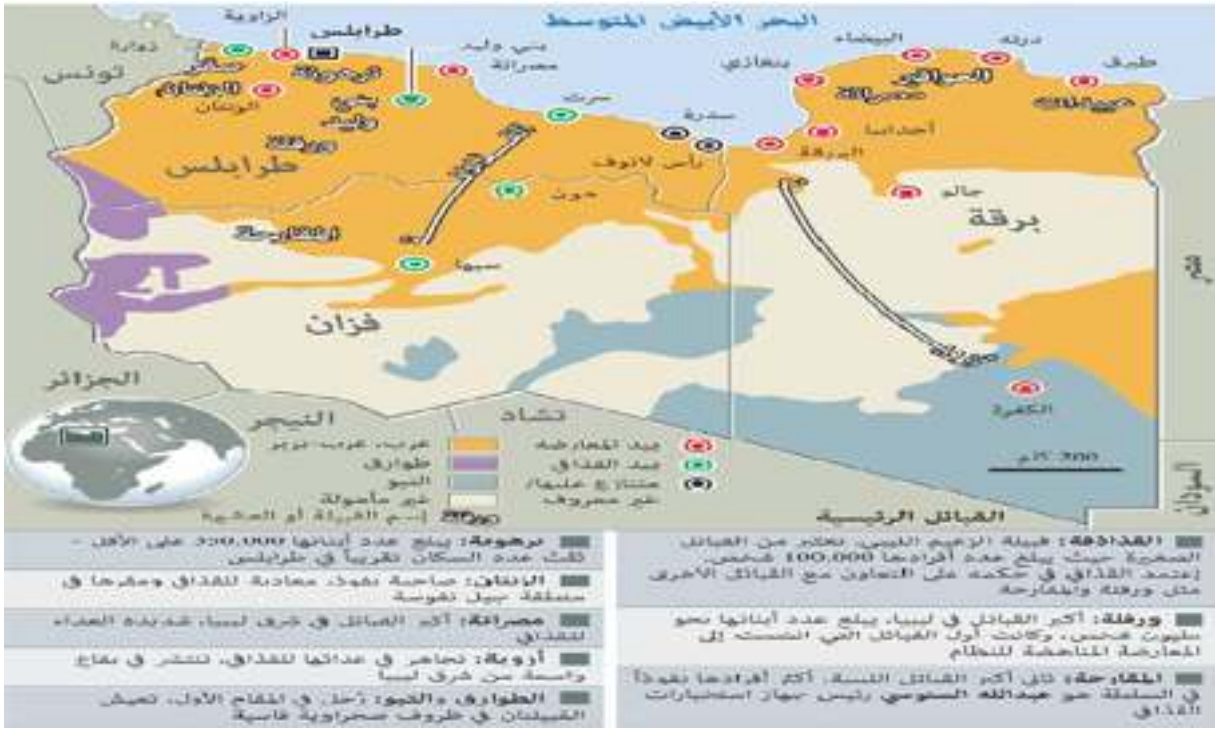

المصدر:"القبائل الليبية " ، متحصل عليه من:

.**http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/24/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8**

*توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة والتي أثرت فيها بشكل أو بآخر وتعد الفترة المهمة التي خضعت فيها للاحتلال الإيطالي عام 18 من أهم الفترات وأكثرها عمقا في التاريخ الليبي المعاصر، إلا أنها تمكنت من الحصول على استقلال في 31 كانون الأول وأصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فيدرالي تضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، قران) وتم اختيار السنوسي رئيسا لها وبالرغم من محاولة الاستعمار الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فأن ليبيا وعبر ممثليها المنتخبين تمكنت في 21 نيسان... من تعديل الدستور وتأسيس دولة ليبيا الموحدة.

*وفي حقبة السبعينات أخذ القذافي ومن خلال *كتابه الأخضر* يطبق أفكاره الذي يدافع فيه عن النظرية العالمية الثالثة، فقد دعت الطريقة الثالثة إلى الديمقراطية المباشرة على التنظيمات

الشعبية المتمثلة في (المؤتمرات الشعبية) (اللجان الشعبية)، وعمد في الحقبة ذاتها الى تغيير اسم الجمهورية العربية الليبية فأصبحت تعرف بـ(الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) على أساس أن البلاد تحكم من قبل الجماهير، بذلك تكون ليبيا أول دولة في التاريخ الحديث الذي يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه وفقا لما جاء في الكتاب الأخضر كما أسس في السنة ذاتها اللجان الثورية التي تأخذ على عاتقها التبشير بالفكر الجماهيري.

كان النظام الليبي في عهد القذافي يعتبر القبيلة جرما[1]، رغم أن القذافي نفسه استعمل القبيلة في تكريس سلطته من خلال قبيلته القذاذفة وندرج تحالفات مع قبائل أخرى من أجل الحفاظ على سلطته ولكن مع الثورة تلعب قوى قبيلة دورا حاسما في المعارك قادتها الوحدات القتالية الأمازيغية بجبل ننوسة وهي أقليات تكاد لا تتجاوز 10 في المائة من سكان ليبيا عانت في عهد القذافي من التهميش، فالخطاب القومي العربي الذي حمله القذافي سنين كوريث لخطاب جمال عبد الناصر يحمل في طياته إقصاء لهذه الأقليات وحقوقها السياسية والثقافية وعليه وعلى الدول العربية أن تمر إلى مرحلة بناء ثقافة سياسية قائمة على التعدد الثقافي واللغوي والديني الذي حتما سيعطي لكل الأقليات حقوقها ويعترف بخصوصيتها دون أن يكون في ذلك تهديد لوحدة البلد وحتى إذا كنا لا نعتبر المجتمع في الوقت الحالي مؤهلا للأحزاب الإثنية على شاكلة ما هو قائم في أمريكا اللاتينية أو بلغاريا فإن الاعتراف الدستوري بالتنوع اللغوي والثقافي والحرية الدينية كفيل بضمان حقوق الأقليات مع العمل على نشر قيم التسامح والحوار بين مكونات المجتمع.

* **الكتاب الأخضر:** 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية والاشتراكية والحرية والديمقراطية.

[1]- رحال بوبريك ، "الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي " ، متحصل عليه من : http://tamazgha.fr/Le-Congres-national-amazigh-libyen.html (14/02/2017)

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

تعتمد الدولة الليبية في الحصول على (80%) من غذائها، وعلى (90%) من مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي من الخارج. حيث أن الاقتصاد الليبي يعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية في العملية الإنتاجية والتي هي بطبيعة الحال عمالة واحدة وعرضية حيث لا تتوفر فيها الخبرة اللازمة لتحقيق المستهدفات وهي عمالة وقتية وغير مستمرة حيث أن أعدادها تتغير من وقت إلى أخر حسب الأوضاع الاقتصادية في[1] ليبيا ويقدر عدد الأجانب المقيمين في ليبيا حوالي(5,5) مليون نسمةإذ يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية صغيرة الحجم، والتي تصنف من الاقتصاديات التفصيلية ومن المقومات الاقتصادية التي تمتاز بها ليبيا نذكر:

-**المساحة:** فقد جعلت مساحة ليبيا التي تبلغ 1.760.000 وتنوع خصائص السطح بين سهول وجبال وهضاب وتنوع خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد وخاصة منها المعدنية التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الليبي وخاصة الموارد التفصيلية. إضافة إلى ذلك الموقع الجغرافي الذي جعل منها موقع ملائم للتجارة وجذب الإستثمارات[2].

-ومن أهم العوامل المميزة للإقتصاد الليبي العامل الديمغرافي، فليبيا تعتبر من الدول ذات العدد السكاني الضعيف فمعدل النمو السكاني لالا يتعدى 3% ويبلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصائيات (2010) ما يقارب ستة ملايين نسمة، وذلك ما يجعل الكثافة السكانية منخفظة جدا وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي ويؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة ويساهم في النمو الإقتصادي.

---

[1] – محمد سالم خشخوش، "آثار الازمة المالية العالمية" ، ورقة مقدمة في مؤتمر " **تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على إقتصاديات الدول العربية**" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،25 /04/2017 ،ص155.

[2]– علاء الدينزردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص74.

1-واقع الاقتصاد الليبي وأهم الأنشطة الاقتصادية:

يتميز الإقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي بتخططه وعجز قطاعاته الاقتصادية وعدم قدرته على توفير الإستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية وفي معرض التدليل على ذلك أشار الخبير الإقتصادي للأمم المتحدة"لفاري" في عام 1971 بأن الإقتصاد الليبي قبل إكتشاف النفط إقتصاد مختلف ولا يوجد به ما يشير إلى وجود أية تنمية إقتصادية تذكر وهو ما أكده سابقا هيجن في عام 1950 الذي بين أن الإقتصاد الليبي يحوي بين حيوية كل معوقات التنمية الإقتصادية، في أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي تم إكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية مع بداية عقد الستينات، حيث أخذ قطاع النفط مقاليد الأمور في تمويل مختلف البرامج الإقتصاديةوالإجتماعية ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية السبعنيات كان القطاع الخاص هو المالك والمدير للوحدات الانتاجية في النشاط الاقتصادي.[1]وخلال هذه المرحلة إنتقلت الدولة الليبية من دولة ذات عجز مالي إلى دولة تنعم بفائض رأس مال، ومن دولة تقبل المساعدات خلال العقد الأول للعهد الملكي إلى دولة مانحة للمساعدات في العقد الثمانين،وتتنوع صناعة الخدمات النفطية من صناعة إلى زراعة ولا ننسى كذلك التعدين واللذان يعتبران أساس الإقتصاد الليبي ويمكن استدلالها بنسب ويبين ذلك فيمايلي:

1-التعدين: ويتمثل ذلك من نسب عائداتها في مجمل الدخل القومي حيث تشكل نحو 25،4 % من قيمة الناتج الوطني الإجمالي وتتولى الحكومة الإشراف على عمليات تعدين النفط وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وتمتلك ليبياأيضا كميات صغيرة من الجبس، والحديد الخام والغاز الطبيعي ...إلخ [2]، تشكل الصناعة 4،8%من قيمة الناتج الوطني

[1] - يسرى أوشريفي ، مرجع سابق، ص 43 .
[2]- يسري أشريف ، المرجع نفسه ، ص 107 .

الاجمالي الليبي إذ تمثل المدن الشمالية مراكز التصنيع الرئيسية في ليبيا.لا تتجاوز نسبة مدخولها 5،7 % من الناتج الوطني الاجمالي الليبي، ورغم ذلك فإن 10 % من السكان يعملون بالزراعة ولا تتجاوز مساحة الاراضي الليبية الصالحة للزراعة 5 % لذا تعوض ليبيا النقص من منتجاتها الزراعية باستيراد المواد الغذائية ولعل ابرز الأمثلة على ذلك هو مشروع النهر الصناعي العظيم.

2-**النفط الليبي:**

يعتبر النفط احد مصادر الدخل الهامة حيث تمثل صادرات النفط حوالي (96.8 %) من إجمال الصادرات الليبية مع العلم أن صادرات النفط خلال سنة 2005 بلغت(28.2 مليار)، بينما بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (5،6 %) كما بلغت صادرات النفط في ليبيا خلال سنة 2006 (36.7 مليار) وان (80 %)من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد اتجهت إلى الاستثمار في القطاع النفطي، وان بقية القطاعات الاقتصادية قد تحصلت على (20%) من الاستثمار وقد بلغت واردات ليبيا حوالي 8 مليار دولار من مختلف السلع خلال سنة 2006.فالنفط ومختلف موارد الطاقة الأخرى هي الأخرى يمكن أن تشكل مصادر [1]قوة للدولة كما يمكن أن تعمل في الاتجاه السلبي، بان تخلق الاقتصاديات الوطنية الخاصة والمناخ المناسب لانتشار الفساد في تلك المجتمعات غير الديمقراطية في مقدمتها ليبيا.

تصنف ليبيا على أنها دولة نفطية بحجم إنتاج 2مليون برميل يوميا وهي عضو فاعل في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) منذ إنشائها خاصة فيما يتعلق بقرار تخفيض الإنتاج عام

[1]- يسرى اشريف ، المرجع نفسه، ص 105 .

1973.التي كانت ليبيا فاعلا مهما في صناعته.إضافة وإذا تمعنا في التوزيع الجغرافي لمنابع النفط داخل الإقليم الليبي نجد أن معظمها وأكثر حيوية تقع في القسم الشرقي من البلاد التي إنطلقت منها الإحتجاجات الشعبية في 17 فبراير 2011 .

كخلاصة يعد النفط في ليبيا بمثابة دعامة قوية للاقتصاد الليبي والخطاط التنموية المتبعة في ليبيا فالنفط يعتبر الممول الأساسي للاقتصاد الليبي وأي خلل يحدث في الإنتاج او اسعار النفط او صادراته يؤثر على التنمية والميزان التجاري اليبي. فبناءا على عائدات الانتاج النفطي تحدد جوانب الخطاط الاقتصادية والبرامج الاقتصادية والميزانية في ليبيا.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية ومؤشرات الفشل الدولاتي

عدت الأزمة الليبية بمثابة مفاجأة للعالم ككل، فبالرغم من مرور أيام قليلة بين ثورتي تونس ومصر والثورة خاصة في ليبيا كان حدوث توتر اجتماعي وسياسي مماثل في ليبيا بعيد المنال إلى حد ما، إذ مثلت هذه الأزمة الحالة المناسبة لدراسة الإسقاطات النظرية التي تطرقنا لها في بحثنا هذا، فالأزمة التي شاهدتها الدولة الليبية والتي كانت قائمة أساسا بين النظام السياسي والمواطنين لم تكن صدفة وإنما كانت نتاجا لمجموعات من العوامل المتراكمة

والمترابطة فيما بينهما، فليبيا في النهاية لم تعرف التنظيم السياسي طوال عهد القذافي ولم تظهر ها اتحادات عالمية ولم تكن بها حركة اجتماعية فاعلة تستطيع فرز نخبة معارضة، بمعنى آخر لم تكن هناك مؤشرات لحدوث ثورة في ليبيا في ظل حكم القذافي، ولم تبقى الأزمة محصورة بين النظام السياسي والمواطنين في شكل احتجاجات، وإنما تطورت الأحداث لتصل إلى حد المواجهة المسلحة بين الطرفين إضافة الى ذلك العنف المفرط الذي يستخدمه معمر القذافي، مرورا بتبادل إطلاق النار بين الطرفين وخلق كيان سياسي لقيادة الثورة، وانتهاء بالتدخل الدولي العسكري، ولعل السبب في هذا الاختلاف يرجع لطبيعة النظام السياسي الليبي الذي لا يشبه النظم السياسية الأخرى ولهذه الأسباب كانت الثورة الليبية سببا لإعادة الحسابات السياسية لدول ومنظمات المنطقة حول العلاقة مع ليبيا بين نظام معمر القذافي والمجلس الوطني الانتقالي كممثل للثورة.وعليه سوف نحاول التطرق في هذا المبحث الى النظام السياسي الليبي في عهد الرئيس القذافي والأسباب الحقيقية التي كانت وراء الأزمة الليبية التي انطلقت من انتفاضة الشعب الليبي ضد نظام الحكم لتتطور فيما بعد الى النزاع المسلح بين الطرفين وقد كانت هذه الأسباب بمثابة المؤشرات الدالة على فشل الدولة من عددها في ليبيا قبل الانتفاضة الشعبية.

المطلب الأول: النظام السياسي الليبي في عهد الرئيس القذافي

اتسم النظام السياسي الليبي السابق وبشخصية القذافي حاله كحال الأنظمة السياسية الدكتاتورية[1] بعدم توفر الشرعية السياسية، حيث أنه –القذافي–وصل الى السلطة بانقلاب عسكري في 1969/09/01 على الملك (إدريس السنوسي) (1951–1969) وفي سبيل أن

[1] – عدنان بوزيدي ،"الدولة الفاشلة في إفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا "، **مذكرة ماستر**"، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2013–2014، ص 10–11.

يضع له شرعية سياسية قام بتأسيس حزب سماه (الاتحاد الاشتراكي العربي) محاكاة لما فعله جمال عبد الناصر في مصر أمل من ذلك مساعدته في مقاومة ما كان يسميه بالرجعية من أقرباء الملك المخلوع وحاشيته والقبائل التي كانت موالية له لكن الأمر لا يمتد طويلا فقد حل (الاتحاد الاشتراكي العربي) إن حل هذا التنظيم السياسي فقد جاء لاعتقاد معمر القذافي بأنه لم يكن يمثل آليات الزعامة التي ينشدها لنفسه إضافة الى ذلك إن قيام هذا التنظيم قد يشجع أو يحفز قوى أخرى لتأسيس أحزاب أخرى وهذا ما يتقاطع مع الزعامة التي يبتغيها القذافي وطموحاته الشخصية في الاحتفاظ بالحكم لوحده.

ان طبيعة النظام السياسي في ليبيا كانت تتكون بشكل عام من قاعدة أساسية وهي متمثلة في ست تشكيلات هي (رفاق القائد، الضباط الوحدويون الأحرار، حركة اللجان الثورية، الحرس الثوري الأخضر، الحرس الشعبي، مواليد الفاتح، حركة اللجان الثورية) ولديها منهاج عمل يحدد مهامها يطلق عليها "البطاقة الخضراء" ويتكون أيضا من قاعدة رخوة متمثلة في هيكلين رئيسيين هما: المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية وهي رخوة[1] لقدرتها على التكيف والتمرد والانكماش في جميع الاتجاهات وكذلك تحمل الصدمات بمرونة كبيرة جدا.ثم أعلن في 2 مارس عام 1977 عن بدء "سلطة الشعب" وغير اسم الدولة الى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) وأضاف لاحقا كلمة العظمى في 14 أفريل عام 1976 بعد الغارات الأمريكية على ليبيا بعد إعلان قيام سلطة الشعب تغير نظام الحكم في ليبيا الى نظام معقد وغير اعتيادي وضع أسسه القذافي وهو ما يسميه بالنظرية العالمية الثالثة بوصفه طريقة الحكم الثالث بعد الماركسية والرأسمالية التي الف لها كتابا اسمه (الكتاب الاخضر) يشرح اسسها

[1] – كفاح عباس رمضان الحمداني،« الجزائروحركات التغييرالعربية 2011»،**دراسات اقليمية**،العراق : جامعةالموصل،العدد 28 ، 2012 ،ص 8.

ومفاهيمها ويعتمد نظام الحكم هذا الذي أسسه القذافي على مبدأ اللجان الشعبية، إذ أن المؤتمر الشعبي العام يعد أعلى سلطة تشريعية في الدولة وفق هذا النظام حيث يحل محل مكان مجلس الوزراء ويقوم بسن القوانين وغيرها من التشريعات ويكون هذا المؤتمر العام من ممثلين عن عامة الشعب، إذ أن سكان البلاد مقسمون الى وحدات محلية تحوي كل منها ألف شخص يقومون بدورهم بانتخاب شخص منهم ليمثلهم في المؤتمر[1].

طبقا للكتاب الأخضر الذي ألفه معمر القذافي عام 1975 فإن القذافي رفض فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب[2]، وتعتبر أفكار الكتاب الأخضر وكما ذكرنا سابقا القائمة على النظام الجماهيري لتصبح عمليات اتخاذ القرار في يد المواطنين من خلال الديمقراطية المباشرة التي تمارس عن طريق المؤتمرات الشعبية، وفي الحقيقة هذه المؤتمرات واللجان كانت تحت قبضة معمر القذافي وأبنائه فهو الذي يقرر متى تدعى هذه المؤتمرات لانعقاد وهو الذي يحدد شخصيا جدول أعمال المؤتمرات والقضايا، وعلى هذا الأساس قضى معمر القذافي على كل أمل لبناء مؤسسات دولة فعالة.

وما يمكن ملاحظته من سياسات القذافي المبنية على شخصه، هو أن ليبيا عاشت استبدادا سياسي ونظام قمعي بكل ما تحمله الكلمة حيث لاحظنا كيف أن سياسات القذافي أثرت على الاستقرار والانسجام الاجتماعي ولكن أيضا على الأوضاع المعيشية للشعب الليبي وهو ما مثل أسباب جذرية للأزمة الليبية والتي سوف نتطرق إليها في المطلب الثاني.

---

[1] –زياد عقل ،"ثورة ليبيا:من الحرك الثوري للانقسام السياسي "،متحصل عليه من :
http://bel-ahmar.net/?p=990 (26/05/2017).

[2] – "**قانون ليبيا**" ، متحصل عليه من :
http://ar.wikipidia.org/wiki%d9%82%d8%a7%d9%86% 18a%%d8%ab%d8%a7(2017/05/15)

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة

منذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير 2011 ظلت تداعيات هذه الظاهرة تنتج آثارها المدمرة على الداخل الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى نماذج الدول الفاشلة أو حتى المنهارة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وغياب تصدر فعلي عن من يصارع من؟ ولصالح من؟ وإصرار كل طرف على الانفراد بالسلطة دون منازع وما زاد هذه الظاهرة خطورة هو دعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها.

يعتبر الكثير من المحللين أن تداعيات الأزمة الليبية منذ 2011 لم تنحصر على الداخل الليبي فقط بل امتدت تمس المناطق المجاورة، وأخذت أبعادا سواء كانت داخلية أو خارجية بالدرجة الأولى ، حيث أن التغيرات في الأوضاع الداخلية لليبيا ألقت بتداعيات على الجوار الليبي خاصة وأننا إزاء دولة كانت نشطة إقليميا، فقد اشتكت –سلبا وإيجابا في مرحلة القذافي– وعليه سنحاول إبراز أهم هذه التداعيات ولكن قبل ذلك نوضح ابتداء أهم اسباب الأزمة الليبية ، عندما جرت حركات التغيير في تونس ومصر، أكد المراقبون والمحللون السياسيون أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور، غير أن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر ... حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي وتحولت الاحتجاجات السلمية في ليبيا منذ فبراير 2011 إلى مواجهات دموية بين قوات النظام والثوار، على عدة جبهات بين الشرق والغرب[1]، كاشفة الستار عن الأسباب التي دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة أبرزها انتشار الفساد في ليبيا، وعدم العدالة في توزيع الثروات وحالة التخلف الذي تعيشه ليبيا رغم ثرائها بالنفط

[1] – محمد مالكي، "**الأزمة الليبية و تداعياتها على المغرب العربي**"، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد6، سبتمبر، 2011، ص3 ، متحصل عليه من :http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf, (2017-01-11)

وغياب المعارضة الحقيقية، فضلا عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام إلى الحدي الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وخارجيا.

الفرع الأول : الأسباب السياسية

يعد شكل النظام الاساسي السابق في عهد القذافي أحد أهم أسباب الصراع الحالي، فقد كان النظام نمطا مختلفا وغريبا عن باقي الدول، والذي كان دستوره "الكتاب الأخضر" الذي أصدره عام 1957، الذي مثل حاجزا كبيرا بين الشعب وممارسة حقوقه السياسية، ومن ثم لم ينشأ لدى الشعب الليبي مفهوم الصراع السلمي على السلطة من خلال الانتخابات على سبيل المثال، وغيرها من الآليات وفي ظل وجود السلاح لم تلجأ تلك الفئات إلى القوة للحصول على السلطة[1] ، فخلال فترة حكم القذافي الطويلة تآكلت أسس شرعية النظام الليبي فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي، والتي أكد عليها مرارا القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، واستطاع القذافي[2] الحفاظ على سلطته ونظامه لفترة طويلة من خلال سياسة –فرق تسد– والتبشير لمجموعة الأفكار شديدة العمومية، التي ضمنها (كتابه الأخضر)، ورغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الجماهير والشعب، فإن الواقع العملي يشير إلى ان السلطة تركزت بين اللجان الثورية والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانه بأفكار القذافي للكتاب الأخضر، والتي نشأت عام 1979، وهو ذات العام الذي استقال القذافي وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، حيث أكد القذافي آنذاك قد تم

[1] – يسرى أوشريفي ، مرجع سابق، ص 43.

[2] – كفاح عباس، رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 8.

فصل السلطة عن الثورة، وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير وأن الحكومة بأشكالها التقليدية قد انتهت.

يرى الكثير من المتابعين من داخل ليبيا وخارجها أنه منذ استيلاء القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، بل واستخدم تلك الثروة في شراء الأنصار وترويض المعارضة أو قمعها[1] ، غياب الثقةبين مؤسسات النظام الحالي حيث شهدت الفترة الماضية وقبيل الأزمة الحالية أزمة بين السلطة التنفيذية والتشريعية عل استمرار عبد الله الثاني رئيسا للوزراء من عدمه، وبعد انتخاب **أحمد معيتق** لرئاسة الوزراء تم الطعن في دستورية الانتخاب وهو ما جعل المحكمة الدستورية تفصل في الأمر، ويعد هذا الموقف دليلا على عدم وجود ثقة كافية بين السلطتين.[2]ولم تتوقف همجية وتعسف القذافي عند هذا الحد، بل تعدت حتى أنه أصبح هو نفسه الذي كان سببا بطريقة مدروسة من قبله في انقسام المجتمع الليبي إلى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، وذلك من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة، مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية لشراء ولاءات القبيلة، هذا ما يفسر وجود ليبيا عام 2010 ف المرتبة 158 من أصل 167 دولة، وفق مؤشر الدولة الديمقراطية.

---

* وفي خطاب زاورة 15 أفريل عام 1973 أو ما سمي (بالثورة الشعبية) أعلن القذافي أنه هو الحاكم الوحيد المعلن لليبيا، وانتهت واقعيا بموجب أحكام هذا الخطاب كافة سلطات مجلس قياد الثورة إلى جانب تجميد كافة مؤسسات الدولة وتعطيل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأعلن أن القانون عمل متخلف وأن الدولة يجب أن تحكم بموجب لجان شعبية يتم اختيارها بالتصعيد (الترقية).

[1]- كفاح عباس، رمضان الحمداني، مرجع سابق ، ص51.

[2]–يسرى أوشريفي ، مرجع سابق، ص 43.

وعلى هذا الأساس نستنتج بأن سياسة النظام الليبي بالإضافة لكونها كانت سببا للأزمة الليبية، كانت أيضا معبرة عن مؤشرين بارزين لفشل الدولة وهما، غياب دولة القانون، وغياب مؤسسات الدولة والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول.

الفرع الثاني : الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

تكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية انتقلت سنة 2006 إلى المركز 52 في تقرير 2011 مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأولى على المستوى الإفريقي في هذا المجال، وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) نحو 83.3% كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد.[1]فعلى الرغم من ثراء الشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن مائتان مليار دولار من الفوائض المالية النفطية علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا[2].

[1] –منى حسين عبيد،« أبعاد تغييرالنظام السياسي في ليبيا »،**دراسات دولية**،العراق : جامعة بغداد،العدد 51، 2012 ص39.

*نشر موقع ويكيليكس تقارير قال أن القذافي يتصدر قائمة أثرياء الزعماء العرب بثروة تقدر ب 121 مليار دولار، وهي ثروة تقارب ستة أضعاف ميزانية ليبيا للعام 2011 البالية 22 مليار دولار، وتقول التقارير أن معظم استثمارات القذافي في إيطاليا بسبب العلاقة الوثيقة التي تربطه برئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني، وهو يمتلك حوالي 05% من أكبر الشركات الإيطالية، كما يمتلك أسهما في نادي يوفانتوس وشكة نفط تام أويل وشركات تأمين واتصالات وشركات ملابس شهيرة، وتقدر الإحصاءات أن ثروة العقيد القذافي يمكن أن تسد حاجة العالم العربي الغذائية التي تقدر بين 20 و 25 مليار دولار، مدة 3 إلى 4 سنوات.

[2]– كفاح عباس، رمضان الحمداني، مرجع سابق ، ص51

إن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة هي: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي على شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فرض عل ليبيا لعقود طويلة، استطاع النظام خلال تبرير إخفاقاته لذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال الذي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.

الفرع الثالث : دور العامل الخارجي

تحولت الثورة الليبية بخلاف حالات مصر وتونس واليمن إلى حرب أهلية دفعت القوى الكبرى[1] (حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية) للتدخل العسكري ، عبر فرض حضر طيران تحت ذريعة حماية المدنيين من هجمات قوات القذافي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 173 الذي فرض حضرا جويا كاملا للطيران الليبي اعتمادا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول التدخل العسكري الدولي باسم الأمم المتحدة من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان وفرض النظام وإنهاء الصراعات الأهلية، حيث تضمن القرار الأممي اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان، فمنذ نشأة حلف الناتو، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو من أعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس، ويعني ذلك أمرين: الأول أن

[1]–خالد حنفي علي، "القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط الصمود"، متحصل عليه من : (13/07/2017)http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

تـدخل مـا قبـل انتهـاء الحـرب البـاردة ظـل محـددا بمنطقـة جغرافيـة معينـة هـي أراضـي الـدول الأعضاء، والثاني هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه

المطلب الثالث: مؤشرات الفشل الدولاتي في ليبيا ما بعد 2011

تشـهد ليبيـا بعـد مضـي سـت سـنوات علـى سـقوط القـذافي 2011 حالـة مـن عـدم الاسـتقرار السياسـي نتيجـة إخفـاق الحكومـات المتتاليـة فـي تحقيـق الاسـتقرار نتيجـة الصـراعات السياسـية المسـتمرة ومـع بدايـة 2016 شـهدت ليبيـا العديـد مـن التحـولات الهامـة بعـد توقيـع إتفـاق المحيـزات فـي 17 ديسـمبر 2016 ، حيـث تولـت حكومـة الوفـاق السـلطة ولكنهـا لـم تنـل ثقـة مجلـس النـواب الـذي رفـض منحهـا الثقـة مـرتين لأنهـا لـم تحـظ بإجمـاع وطنـي، ثـم بـدأ عمليـة البنيـان المرصـوص لتحريـر سـرت والتـي انتهـت بتطهيرهـا فـي ديسـمبر 2016 وخـلال تلـك الفتـرة تمكـن الجـيش الليبـي مـن السـيطرة علـى الأوضـاع فـي المنطقـة الشـرقية ثـم السـيطرة علـى المـوانئ النفطيـة ولا تـزال حكومـة الوفـاق فـي ديسـمبر 2016 اسـتعادة سـيطرتها علـى منطقـة الهـلال النفطـي لكـن محاولاتهـا بـاءت بالفشـل وقـد بـات واضـحا أن الصـراع يتمركـز حـول تلـك المنطقة وأن من يسيطر على منطقة الهلال النفطي يسيطر على ليبيا.

- **على الصعيد السياسي :**

تواجـه ليبيـا العديـد مـن التحـولات السياسـية خاصـة بعـد فشـل الاتفـاق السياسـي فبعـد مـرور عـام علـى الاتفـاق السياسـي زادت حالـة الانقسـام والاسـتقطاب السياسـي وأسـفرت كـل محـاولات الحـوار السياسـي دون تحقيـق نجاحـات تـذكر وأصـبح الإتفـاق عبـارة عـن وثيقـة سياسـية لـم تحقـق الكثيـر لإنهـاء الإنقسـام بـين الفرقـاء الليبيـين وبـات لزامـا لتجـاوز هـذا الجمـود السياسـي إمـا خيـار الفشـل وتعقـد المشـهد أو تعـديل الإتفـاق معالجـة مخـاوف الأطـراف الرافضـة للإتفـاق (برلمـان

طبرق، الجيش الليبي)للمضي قدما في إنقاذ ليبيا من مخاطر الإرهاب والفوضى الأمنية المتصاعدة.[1]

➢ **على الصعيد الأمني :**

تشهد الساحة الليبية العديد من المشكلات الأمنية وعلى رأسها الصراع بين هذه الميليشيات المسلحة وبعضها،فيما بين هذه الميليشيات والجيش الليبي وقد تنامي نشاط هذه التنظيمات الإرهابية بسبب إجراءات تطبيق بنود الإتفاق السياسي (إتفاق المحيزات 2016) متحديات مسألة الترتيبات الأمنية قد تسبب في خرق كبير ، حيث أخفق المجلس الرئاسي في تنفيذها بعد دخول مجلس طرابلس أبقى على التشكيلات المسلحة وأعاد تدويرها وهي ذاتها المتورطة بإنتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة ما أدى إلى تفاقم حالة إنعدام الأمن وتصارع المجموعات المسلحة فيما بينها في طرابلس وكان المتفق عليه ضرورة إحلالها بقوات نظامية فور دخول المجلس العاصمة وفشل في تحقيق أهم المراكز الرئيسية المتعلقة بالشأن الأمني وتوفير المناخ للعمل دون ضغوط وإملاءات.والآن تشهد ليبيا بعد عام من الإتفاق السياسي صراعا عسكريا حول النفط والسيطرة على الواقع والمدن الإستراتيجية وذلك لإستباق المفاوضات المنتظرة أن تستأنف بين القوى السياسية لتعديل الإتفاق السياسي وتدارك القوى أن قدرتها التفاوضية سوف تتأثر بموقع وقوتها الميدانية ولذلك تحافظ قوات الجيش الليبي على سيطرتها على منطقة الهلال النفطي، بينما تحاول الميليشيات من حكومة الوفاق إستعادة سيطرتها على المنطقة وبرغم من أن تطهير سرت من تنظيم الدولة في ليبيا يعني تراجع طموحات التنظيم في

[1]- حمدي عبد الرّحمان،**"ثورة الجماهيروسقوط الجماهيرية في ليبيا "** ، متحصل عليه من:
http://www.alegt.com/2011/02/25/article_508317.html(06-02-2017)

شمال إفريقيا ، لكن ما تزال البلد غير مستقرة وسط صراعات متواصلة بين الكتائب المتناحرة وما تبقى من المسلحين ما قد يعيق حكومة الوفاق الوطني.[1]

➢ **على الصعيد الإقتصادي:**

أضر الصراع السياسي بشدة الإقتصاد الذي ظل في حالة ركود للعالم الثالث على التوالي في 2016، ومازال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية يضعف جانب العرض من الإقتصاد الذي إنكماش بنسبة 10% في 2015 ، وانخفض إنتاج النفط الخام لأدنى مستوى له إلى نحو0.4 مليون برميل يوميا أو ربع الطاقة الإنتاجية للبلاد ، واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب إختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية ونقص التمويل ، وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9.2 % في 2015، فيما يرجع أساسا إلى زيادة نسبتها 13.7 % في اسعار الغذاء ولدى نقص التمويل اللازم للواردات (لاسيما الأغذية المدعومة)إلى نقص السلع واتساع نطاق السوق السوداء ، وقفزت أسعار الطحين إلى أربعة أضعاف.وأضر استمرارا الجمود السياسي مع إنخفاض أسعار النفط العالمية بشدة وانخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة من القطاع النفطي إلى خمس مستواها قبل الثورة [2]، ولكن ظل مستوى الإنفاق مرتفعا ، وبلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسيا 59.7% ، فيما رجع أساسا إلى تعيينات جديدة لموظفين عموميين ، وفي الوقت نفسه كانت الإستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة كافية في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء ، وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي بيد أنه تحققت وفورات في الإنفاق على إعانات الدعم التي انخفضت 23.6 % بفضل تشديد الرقابة على سلاسل توريد المنتجات

[1]- حمدي عبد الرّحمان، مرجع سابق.

[2] - تيسير إبراهيم قديح، **التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا ،رسالة ماجيستر،** كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، قسم علوم سياسية جامعة الازهر –غزة – 2013-2014 ،ص137.

المدعومة وانخفاض أسعار الواردات ، وبوجه عام إرتفاع عجز الميزانية من 43% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 75% من الإجمالي في 2015 ، وتم تمويل العجز في معظمه من ودائع الحكومة في البنك المركزي الليبي.

-تدهور وضع ميزان المدفوعات في 2015فقد انخفضت صادرات النفط إلى 0.3مليون برميل يوميا ، وتشير التقديرات إلى أن عائدات تصدير النفط وصلت على أقل من 15% من مستواها في 2012 ، وفي الوقت نفسها ظل مستوى الواردات التي تحركها الإستهلاك مرتفعا وانتقل رصيد ميزان الحساب الجاري من التوازن في 2013 إلى عجز يقدر بنسبة 75.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ، ولتمويل هذا العجز يجري إستنفاد صافي احتياطات النقد الأجنبي بسرعة، وانخفضت هذه الإحتياطات بمقدار النصف من 107.6 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 56.8 مليار دولار بنهاية 2015 وواصل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعه، إذ سجل هبوطا آخر يزيد على 09% في 2015 وفي السوق الموازية انخفضت قيمة الدينار نحو 160% بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي ، ويتوقف تحسن الآفاق الإقتصادية بصورة حاسمة على موافقة مجلس النواب على حكومة الوفاق الوطني التي تم تشكيلها تحت رعاية الأمم المتحدة ، وتنبئ آفاق المستقبل الإقتصادية والإجتماعية أن حكومة الوفاق الوطني ستبدأ حكم البلاد باستعادة الأمن وإطلاق برامج لإعادة بناء مرافق البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية ، وفي هذا السياق من المتوقع أن يتحسن إنتاج النفط إلى نحو مليون برميل يوميا بنهاية عام 2016 ، وعلى هذا الأساس من المنتظر أن يسجل إجمالي الناتج المحلي زيادة نسبتها 22% ، إلا أن

عجز موازين المالية العامة والحساب الجاري ستستمر في 2016[1] ،إذ أن عائدات تصدير النفط لن تكفي لتغطية النفقات المقررة في الميزانية وتكاليف الواردات التي تحركها الإستهلاك وستبقي هذا عجز الميزانية عند نحو 60%من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري عند 70% من الإجمالي ، وعند بلوغ إنتاج النفط طاقته الكاملة من المتوقع أن يتعافى نحو 60%من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري [2]، وعند بلوغ إنتاج النفط طاقته الكاملة من المتوقع أن يتعافى النمو بنسبة 46% في عام 2017 و 15 % في 2018 قبل أنه يستقر عند مستوى يتراوح بين 5 و5.5 % بعد ذلك، وستشهد موازين المالية العامة والحساب الجاري تحسنا كبيرا ، ومن المتوقع أن تسجل الميزانية العامة فوائض من عام 2018 فصاعدا، وسيتراجع عجز ميزان الحساب الجاري تدريجيا إلى أقل من 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي في 2019 ، وستبلغ إحتياطات النقد الأجنبي في المتوسط نحو 22 مليار دولار في فترة 2017-2019 أي ما يعادل تكاليف واردات 8.2 شهر.

➢ **على الصعيد الإجتماعي :**

بسبب الفساد الذي هو ناتج عن الإستبداد والدكتاتورية ، إنخفضت مستويات المعيشة وتعمق الفقر واللامساواة ، كما انتشرت البطالة بشكل رهيب ، وهذا كله بسبب الفساد المستفحل، ولعل الدراسة التي قامت بها مجلة الإيكونوميستÉconomiste ونشرتها في 09 فيفري 2011 ، تعتبر من أنجح الدرسات أين حاولت وضع مجموعة المؤشرات لتبرز إمكانية تأثر الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالإنتفاضة في تونس وإمكانية إنتشار عدم

[1] - تيسير قديح ، مرجع سابق، ص 140.
[2] - الأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية ليبيا –الجزائر – متحصل عليه من :
http://almezmaah.com/2016/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D

الإستقراروالإضـطراب وقـد إعتمـدت علـى خمـس (05) مؤشـرات أساسـية مـن بينهـا مؤشـر الفسـاد، ومؤشر إنعدام الديمقراطية.

علـى العمـوم هـذه المؤشـرات ليسـت لهـا نفـس الأهميـة وإنمـا تتـوزع أهميتهـا حسـب نسـب مئويـة ، مؤشـر نسـبة السـكان تحـت السـن 25 عـام يمثـل 35% ، عـدد السـنوات التـي بقـت فيهـا الحكومـة فـي السـلطة يمثـل 15% ، النـاتج المحلـي الإجمـالي للفـرد 10%.مايهمنـا فـي هـذه الدراسـة هـو أن المجلـة إعتمـدت علـى مؤشـر الفسـاد وانعـدام الديمقراطيـة بنسـبة عاليـة بالإضـافة علـى مؤشـر نسـبة السـكان الـذين أعمـارهم تحـت 25 عـام هـذا الأخيـر مـرتبط بالبطالـة وتحولـت الدراسـة إلـى أن الـيمن وليبيـا وسـوريا حسـب المؤشـرات الخمـس ممكـن أن تشـهد غضـطرابات وفعـلا الدراسـة كانـت صـحيحة إلـى حـد بعيـد ، حيـث لاحظنـا بعـد أيـام فقـط مـن نشـر الدراسـة كيـف شـهدت البلدان الثلاث إنتفاضات شعبية وأزمات إجتماعية (أنظر الشكل رقم 01)

شكل رقم 03: إمكانية حدوث إضطرابات في العالم العربي وفق مؤشرات الإيكونوميست

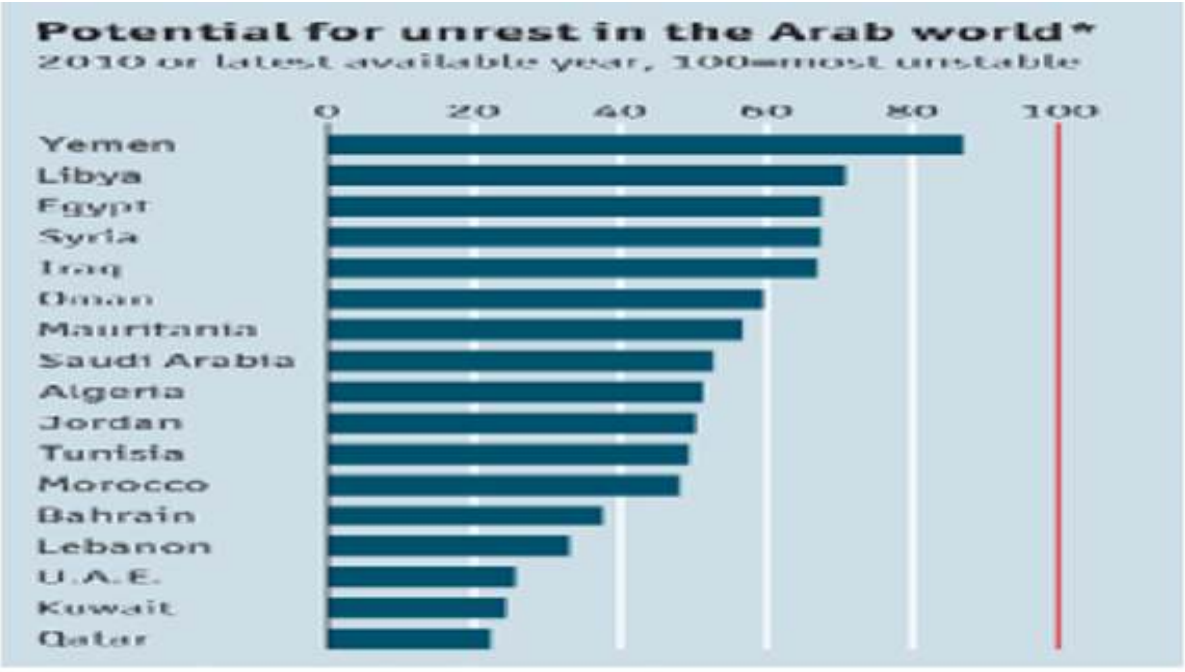

Source :Economist Intelligence Unit , in ;

http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index (19/05/2014)

خلاصة القول أن فشل الدولة الليبية كان نتيجة لعدة عوامل أهماه الإستبداد السياسي والظلم الممارس من قبل نظام القذافي طيلة حكمه ولكن أيضا إستفحال ظاهرة الفساد وغياب العدالة الإجتماعية والإقتصادية هذا ما جعل إنتفاضة الشعب الليبي ضد النظام القائم تكون منطقية ومتوقعة وهي الإنتفاضة التي تحولت إلى نزاع مسلح بين الطرفين.

ومن الأهمية البالغة أن تعمل ليبيا على النهوض بإصلاحات هيكلية لدعم نمو القطاع الخاص ، والتنويع الإقتصادي ، وإنشاء فرص عمل لشبابها والقوى العاملة المتزايدة فيها، وسيسهم تحسين استفادة أصحاب المشاريع من التمويل بصورة متساوية عن طريق تنمية القطاع المالي الوليد في تحقيق نجاح كبير في إنشاء فرص عمل جديدة وتشجيع نمو الإقتصاد غير النفطي ، وستسير هذه التدابير جنبا إلى جنب مع تعزيز نظام التعليم وزيادة رأس المال البشري.

وما من شك في أن الإنتقال إلى ليبيا جديدة تشمل الجميع ينطوي على تحديات جسيمة ، ويتطلب البقاء على المسار السليم والمساعدة في تخفيف أثر الإنتقال إلى النمو بقيادة القطاع الخاص بإنشاء شبكة أمان إجتماعي تتسم بالكفاءة والشمول إلى جانب إلتزام السلطات بوضوح

مسار السياسات واتساقها ، وينبغي دعم إتخاذ القرارات ببيانات موثوقة ، حيث إنه من المهم جدا توحيد وتجميع الإحصاءات ، فالشفافية تساعد على الحد من عدم اليقين ، وحفز ثقة المستثمرين، والمساعدة في إجتذاب المهاجرين المهرة الذين يحتاجهم البلد بصورة ماسة ، إضافة إلى إجتذاب الخبرات الأجنبية والإستثمارات الأجنبية.

المبحث الثالث :السيناريوهات المستقبلية للوضع الليبي

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانيا علاقة هذا البلد بدول جواره وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياه سلبا أو إيجابا وأخيرا علاقته بالعلم الواسع والعمر ومتطلباته وأدواته.ومع الأحداث المتصاعدة بشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد الحدوث على الأقل في المستقبل القريب، وهو الأمر الذي يدفعها إلى اقتراح جملة من السيناريوهات المحتملة الوقوع في الزمن القريب في ليبيا دون أن نجزم بيقين حدوث سيناريو دون الآخر نظرا. وكما سبق ذكره أن الأزمة الليبية عرفت منذ ظهورها تواترا سريعا للأحداث ومواقف إقليمية ودولية منها وهو ما يصعب التكهن بسيناريو دون غيره.

أدت تطورات الأحداث والوقائع الجارية في مسرح الصراع الليبي إلى تزايد التساؤلات المبحاثية عن حقيقة مستقبل الدولة الليبية وفي هذا الخصوص ذهبت إجابات الخبراء

والمحللين السياسيين مذاهب شتى، وبرغم ذلك بقي السؤال الرئيسي قائما : ما هو مستقبل ليبيا في مرحلة ما بعد خروج القذافي ؟

المطلب الأول : سيناريو قيام الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا

يعد سيناريو الحرب الأهلية والتقسيم من أبرز وأقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الأجنبي الذي أدى إلى سقوط نظام القذافي بقتله واعتقال نجاه سيف الإسلام القذافي، وذلك لتوفر المناخ الاجتماعي والسياسي والعسكري على الأرضية الجغرافية الليبية ومن بين أهم العوامل المرجحة لسيناريو الحرب الأهلية والتقسيم في ليبيا نذكر :

أ- **سقوط الدولة وانقسامها** : وذلك بفعل صراعات داخلية بين رفقاء الأمس الذين سيتحولون إلى فرقاء الغد حول مغانم مرحلة ما بعد القذافي وهو ما يقود بدوره إلى انقسام إقليمي في أرض الواقع بين دويلات شرق وغرب وربما جنوب البلاد، خاصة وأن التركيبة السياسية والقبلية والاجتماعية للمجلس الانتقالي تضم خليطا من القوى لا يجمعه-من وجهة نظري- سوى هدف إسقاط القذافي دونما رؤية واضحة لمرحلة ما بعد نظام القذافي.

سيقود هذا السيناريو حتما لمزيد من الفوضى الداخلية والإقليمية لذا سيضل سيناريو الانقسام من أبرز وأقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الأجنبي الذي أدى

إلى سقوط نظام القذافي بقتله ، وقد يتطلب تدخلا دوليا في صورة إرسال قوات حفظ سلام أجنبية أو شيئا أكثر فاعلية إلى ليبيا لتوفير الأمن1

،ولكن يستعملون العنف والتغييب لبسط نفوذهم على الدولة ومؤسساتها وبذلك على الشعب[2].

ولكي يبقى في الحكم استطاع القذافي متعمدا أن يجعل الثورة الشعبية السلمية تتحول إلى صراع مسلح بين الشعب بالمجلس الانتقالي والعسكري وبين كتائب القذافي الأمنية المرتزقة المأجورين، إذ تشير دراسة قامت جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية حول الانتفاضات الشعبية والتي تؤكد أن نسبة حدوث أهلية بعد صراع مسلح هي 43% بينما نسبة حدوث حرب أهلية بعد انتفاضة شعبية سلمية هي 28% وطبقا لنفس الدراسة والتي شملت 323 انتفاضة مسلحة من سنة 1900 إلى سنة 2006. احتمال التحول إلى الديمقراطية بعد صراع مسلح يمثل 3% بينما يمثل 51% بعد ثورة سلمية.

إن هذا السيناريو يعتبر من أسوأ ما آلت الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تمالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها وتحاقد أبنائها وتكالب كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مربحة للسلاح وإغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية. وهذه الخطوة بلا شك من شأنها أن تؤجج جذوة للصراع في ليبيا

[1] – محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"،متحصل عليه من : online.com/read article/php ?id=104http//fekrhttp//fekr (2016/12/05)

[2] – إيمان حسن ،"الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية"، يومية القدس العربي، متحصل عليه من : http=//www.alquds.co.uk/ ?p=225448 (13 /2016/12)

وترجح كافة طرق دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي مما يورث الأحقاد بين فئات الشعب الليبي ولا يقضي على أسباب النزاع من جذوره[1].

المطلب الثاني:سيناريو الحكم العسكري

هناك العديد من أعضاء حركة الضباط الوحدويين الأحرار ممن هم أعضاء في المجلس الانتقالي أو على تعاون مع المجلس وقد يكون هذا السيناريو صعب للتحقيق[2]، إلا أن هناك دوافع قد تدفع دول الغرب والجوار إلى المشاركة في تدخل عسكري ، أما الغرب فمصالحه في ليبيا تنصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن إمكانية وصوله.إليها في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد وهو ما سيطر بمصالحها وذلك لتوتر العلاقات بينها وبين روسيا بعد الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وهو الأمر الذي يحجم التعاون الأوروبي الروسي ،غير أن خيار التدخل العسكري مستبعد في الوقت الراهن نظارا لعدم توافر العوامل اللازمة له ، وفضلا على أنه يتطلب غطاء دولي غير متوفر وتنسيقا إقليميا يبدو غائبا،وهو ما يجهل الخيار العسكري للحل مستبعدا ولكن ليس مغيبا وهو ما يستدعي ضرورة تنسيق الجهود الليبية لحماية البلد من عسكرة جديدة للنظام في ليبيا ، فلا الأزمة ستختفي حينها ولا الأمن

[1]– محمد عاشور مهدي، "**ليبيا ما بعد القذافي ... ميراث من التحديات**"، متحصل عليه من :http://www.sis.gov.eg/vr/ تاريخ التصفح (2016/03/22).

[2]– محمد عاشور مهدي ، المرجع نفسه، ص66.

سيستبق على العكس تماما سيشيع العنف أكثر ويضم حل الأمن وتعزز الفوضى وتصاعد التهديدات المصدرة للخارج الليبي[1].

المطلب الثالث : سيناريو الازدهار "التسوية السلمية "

يمكن أن نتوقع مشهدا ثالثا في مسار تطور الوضع في ليبيا بعد القذافي، يمكننا تسميته ب"سيناريو الازدهار" ، و هو المشهد الأمثل الذي يمكن أن يتحقق في ليبيا وهو في تقديرنا لا يتوفر على الشروط الكافية لتحققه في الواقع، فسيناريو الإدارة يتأسس على فرضية نجاح التيارات السياسية المتصارعة في تكوين أرضية مشتركة حول إعادة بناء ليبيا الجديدة بوضع وثيقة دستورية ديمقراطيةوإقامة انتخابية نزيهة وشفافة وتنافسية وتكوين حكومة فعالة ومنسجمة ومسئولة، إضافة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة من جيش، أمن ،وقضاء وتحرير طاقات المجتمع المدنيوفرض احترام استقلالها وضمان نجاعة وفعالية نشاطها.

يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات وهو ما ترتكز عليه حل المبادلات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح، ويكون أساس السرية استكمال المرحلة الانتقالية بالانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق على الملفات الآتية :

1/- دعم المصالحة الوطنية في ليبيا ففي ظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة

[1]- أوشريفي يسرى، مرجع سابق، ص43

وحدثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق الا بمصالحة وطنية حقيقية بين كل أطراف الأزمة

2/- المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.

3/- الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية شكل خاص في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا.

4/- ضرورة إعادة وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة وانجاز مهمة للوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي بتجريد الميلشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.

ورغم كل ما ذكر سالفا يبقى الحل السلمي أحسن مبادرة لحلحلة الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري الذي لن يساهم إلا في تمديد الأزمة وتصعيدها وانتشارها إلى دول الجوار ويبرر لضرورة التدخل الأجنبي لحسم الأزمة عسكريا وتحول المنطقة إلى مستنقع أزمات سيغرق الجوار الإقليمي وحتى الدولي عامة بتهديدات أمنية جادة تتورط بها العديد من الدول وهو الأمر الذي يجعل جل الخبراء الاستراتجيين يحذرون وبشدة من ورطة تدخل عسكري جدي في ليبيا[1].

خلاصة القول ، سيظل المستقبل في ليبيا مرهونا بعدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في فقد سيطرتها على مصادر إنتاج النفط و تصاعد احتمالات توقف

[1] – باقات ليبية ، "العدالة الإنتقالية ليبيا–المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا"، متحصل عليه من : http://www.shaff aflibya.com/inde.php?option=com –content8view=article8id

صادراته، فتلك خطوط حمراء غربية مضافا إليها درجات الاستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي[1].

خلاصة الفصل الثاني:

تم التوصل في ختام هذا الفصل لجملة من الاستنتاجات نوردها في الاتي :

*إن ليبيا تمتلك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي تجعل منها موقعا جيو استراتيجي مهم في حوض الأبيض المتوسط، وكذا ما تمتلكه من مقومات إقتصادية خاصة في القطاع النفطي الذي يمثل عنصر مهم في الإقتصاد الليبي والركيزة الأساسية له، وما جعلها محل للاطماع للقوى الكبرى المتكالبة عليها .

*تتلاحم جملة من الأسباب في تفسير اسباب اندلاع الأزمة الليبية سواء كانت إقتصادية ، سياسية إجتماعية ، إذ أن الموقع الجيو سياسي والإستراتيجي لليبيا هدف القوى الكبرى للتعاطي مع الأزمة منذ إنفجارها ، أما فيما يخص النظام السياسي فقد سجلنا عديد الملاحظات منها الهيكلة الديكتاتورية للنظام الليبي في عهد القذافي ، وضعف المعارضة إضافة إلى تغييب فعاليات المجتمع المدني وضعف المشاركة السياسية وشكليتها من خلال إجتماعات ومؤتمرات فتجذر النظام الإيديولوجي وعمقه ، و هو ما عمق من حدة الاحتقان الشعبي ضد نظام القذافي .

[1]- أحمد حسن إسلام ، **الأزمة الليبية :سيناريوهات الصراع والحل : شؤون سياسية ، الشرق الأوسط،** متحصل عليه من: http://fekr-online-com/readarticle.php ?id=104 (2016/12/05) .

*يمكن قياس فشل الدول من خلال العديد من المؤشرات الدالة أبرزها فقدان شرعية النظام السياسي وانتشار الفساد كمؤشرات سياسية، زيادة نسبة الفقر والبطالة كمؤشرات اقتصادية و النزاعات الداخلية بين الجماعات المختلفة وغياب العدالة كمؤشرات اجتماعية.

إلى جانب مختلف المؤشرات تعد الاحتجاجات والانتفاضات التي شهدتها وما زالت تشهدها معظم الدول العربية، أبرز دليل لحالة الانسداد والعجز التي تعرفه الأقطار العربية، أما فيما يخص أسباب هذه المحنة العربية، فهي مرتبطة أساسا بعاملين الفقر والبطالة من جهة واستبداد السلطة وتغييب لغة القانون من جهة أخرى، ونلاحظ بأن عامل الفقر والبطالة لو كان منعزل عن الاستبداد وظلم الحكام لما أصبح عاملا لفشل الدول، أي أنه يصبح سببا فقط إذا كان هناك استبداد للسلطة.

*كما توصلنا في نهاية الفصل إلى ثلاث سيناريوهات مستقبلية التي تحدد مصير وواقع الدولة الليبية ومصير ليبيا بعد القذافي يبقى مرهون لتوقعات وفرضيات تلعب فيها مختلف الأزمة دورا أساسي وخاصة منها القبيلة والميليشيات العسكرية والحكومة الإنتقالية والدول الأجنبية ، وأن أي مصير ومستقبل لليبيا ما بعد القذافي مرتبط ومرهون بهذه العناصر .

تضافرت عوامل عديدة كانت سببا في فشل الدول العربية إنطلاقا بسبب عوامل سياسية ، إقتصادية ، الشطر الأكبر من هذه عوامل الفشل هذه كان مقصودا من قبل القيادات الحاكمة في المنطقة العربية بسبب رفضها سياسات الإصلاح التي لا تخدم مصالحها ، الشطر الآخر كان تنتيجة تراكمات داخلية ترجع للسياق التاريخي للدولة وكذا عوامل خارجية زاده من حدة الظاهرة في المنطقة وفي ظل كل هذا حاولنا في بحثنا هذا توضيح أهم المحددات التي تبرز ظاهرة الفشل الدولاتي في الدول العربية مركزين على دولة ليبيا نموذجا .

إذ أن نهاية الحرب الباردة فرضت نظرة جديدة للعنف الدولي واستدعت مراجعة الأداء الوظيفي للنظم السياسية ودول العالم لم يعودوا متخوفين من الدول التي تعمل على تكريس القوة وتجميدها فقط وإنما أصبحوا يخشون فقدان القوة والقدرة لدى الدول الصغرى فأصبحت الدول الفاشلة أحد تحديات العالم الجديد.

*فالإهتمام الأكاديمي بالفشل الدولاتي وسقوط الدول ليس حديثا وإنما يعود لأولى الكتابات التي إهتمت بمراحل سقوط الإمبراطوريات عبر التاريخ بالإضافة إلى أن هذا النوع من النقاش ما بعد الحرب الباردة قد أعاد النقاش الذي ساد خلال فترة الخمسينيات حول قدرة الدول على التحكم في العنف مع تجاوز النظرة الواقعية في الحرب الباردة.

وفي الختام لا بد من التركيز بأنه من المهم على كل من يتعاطى مع موضوع الأزمة الليبية أن يتذكر حقيقة ما يجري في ليبيا من فوضى اللاستقرار وذلك لوجود بعض المعطيات التي تعكس هذا الإتجاه ومن بينها التدخل الأجنبي الذي أدى إلى إنهيار شبه المؤسسات في ليبيا وخاصة اللجان الأمنية المكلفة بحفظ الأمن في ليبيا ، ظهور عامل الإقتتال حول السلطة بين الثوار والسلطات الجديدة بالإضافة إلى وجود العصبية القبلية التي من شأنها تزيد من الفوضى القائمة ، فعليه فمسؤولية المجتمع العربي والدولي

تقتضي التدخل بشكل عاجل وفاعل لوقف العنف المفرط في ليبيا ، لأن ما يجري الآن في ليبيا من غستخدام مفرط للعنف من قبل النظام وغياب أفقا لحل سياسي وشعور الليبيين بأنهم بمفردهم في مواجهة آلة القتل الرسمية يهيئ بيئة ملائمة لإنتشار العنف المضاد الذي لن يقتصر تأثيره على ليبيا فحسب بل سيزيد التأثير على كامل دول المنطقة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

*ظاهرة الدول الفاشلة إنكشفت بعد نهاية الحرب الباردة وكان ينظر للتحديات التي تخلقها نظرة إنسانية ، إلا أن هذه الظاهرة إكتسبت أهمية إستراتيجية على مستوى الأجندات الأمنية لمختلف الفواعل العالمية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فأضحى ينظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحت بمعزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة.

*إن غياب تعريف موحد للدول الفاشلة يفرض الرجوع بمؤشرات فشل الدولة يفرض الرجوع بمؤشرات فشل الدولة وعدم الوقوف عند المصطلحات التي تقدم وذلك لتشخيص الظاهرة،ويمثل مفهوم الدولة الفاشلة كأحد أهم المبررات التي من شأنها إضفاء الشرعية على توجهات الدول الغربية إتجاه بقية العالم بصفة عامة وإتجاه الدول العربية بصفة خاصة ، فبلورة مفهوم الدولة الفاشلة جاء ليصف إنتهاكات حقوق الإنسان وغياب أمن المواطن في تلك الدول ولكن ايضا لإبراز بأن أكبر تهديد يواجه العالم يكمن في فشل الدولة أين تصبح مصدر مغذي لتهديد أمن الإنسان وأيضا مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين.

*وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة دراسة حالة ليبيا أين جاءت الانتفاضة الشعبية في 17 فيفري 2011لتعبر عن حالة الفشل التي تعاني منه الدولة الليبية ومن المؤشرات الدالة على هذا الفشل يتمثل في غياب المؤسسات، الانقسام الاجتماعي، انتشار ظاهرة الفقر، البطالة والحرمان في بلد غني بالثروات الطبيعية مع عدد سكان لا يتجاوز سبعة ملايين نسمة، ويرجع فشل الدولة الليبية أساسا ليس فقط إلى

غياب الديمقراطية في ظل النظام الاستبدادي وتسلط معمر القذافي طيلة أربع عقود ولكن أيضا إلى استفحال الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من هنا وجدت الدول الغربية في انتفاضة الشعب الليبي مع فشل الدولة الفرصة المناسبة التي يمكن من خلالها تبرير تدخلها العسكري وانتهاك سيادة الدولة الليبية وهو التدخل العسكري الذي كان فعلا مبررا أخلاقيا وقانونيا وحتى سياسيا بالنظر لإلحاح المجلس الانتقالي والجامعة العربية على ضرورة التدخل العسكري، ومنه كان تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا في إطار مسؤولية الحماية والذي انتهى بسقوط القذافي.

*ما يمكن استنتاجه من الأزمة الليبية هو أنه كلما ارتفعت مؤشرات الفشل كلما كانت الدول العربية في خطرالتدخلات الأجنبية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان أو ما عاد ذالك تصبح الحكومات العربية تحت رحمة الدول الغربية التي تعمل على مساومتها في العديد من القضايا ، كما أن الأزمة الليبية و الانتفاضات الشعبية التي تعيشها المنطقة العربية، لم تأتي لتبرير مقولة المؤامرات الخارجية وان كانت هذه الأخيرة موجودة منذ القدم و إنما جاءت هذه الانتفاضات لتبرز بأنه لا يمكن الحديث على أمن الدولة ولا على أمن النظام الحاكم في ظل غياب العدالة وانتشار الفساد.

قائمة المراجع :

أولا– قائمة المراجع باللغة العربية :

ب–الكتب :

1. د شفيق علقم الفوشى،الخلاقة ... استراتيجية هيمة واستحواذ، نقلا عن: (2014/12/09) .ww.raialyom.com

2. رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة، السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط، النظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة.

3. الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي.

4. د– محمد سالم خشخوش، "آثار الازمة المالية العالمية" ، ورقة مقدمة في مؤتمر " تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على إقتصاديات الدول العربية" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2017/04/ 25

5. زردوم علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

6. كفاح عباس، رمضان الحمداني، "حركة التغيير في ليبيا دراسات إقليمية"، العراق، جامعة الموصل.

ج–الرسائل الجامعية:

7. أوشريف يسرى ،"تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر" ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015–2016 .

8. بوزيدي عدنان، "الدولة الفاشلة في إفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا "، مذكرة ماستر"، كلية العلوم الساسية، جامعة الجزائر3، 2013–2014.

9. عبد الوهاب عمروش، "التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في افريقيا، دراسة حالة الصومال"، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

10.نوم تشومسكي، الدول الفاشلة إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية (بيروت: علي مولى د.س.ن).

11.زيدان زياني، "التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة دراسة حالة الدار فور" ، رسالة ماجيستر ، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2009/2008 .

12.قريش مراد،" الفشل الدولاتي وأثره على الأمن الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2013.

13.صادق حجال، "الدولة الفاشلة و إشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013-2014.

14.رينهارات و زي ،"ترجة=كامل يلاني " ، ملوك المرأنف ز نظرات في تاريخ التاسلام ، "القاهرة = لات عربية للترجمة و النشر ، ك . 2012" ، ص32 انظر الى الموقع Foreing policy المتحصل عليه من = http://fpgroup-forieingpolicy.com/abouthistory/,conssulté.

15.سميرة شرايطية، "**تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في علاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009.

16.حموم فريدة، "الأمن الإنساني (مدخل جديد في الدراسات الأمنية)"، ملخص رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005/2004، ص 22.

17.بوسطيلة سميرة،"الأمن البيئي-مقاربة الأمن الإنساني-"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلان، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

ت–المقالات:

ج–الندوات و الملتقيات :

ح–التقارير :

خ–مواقع الأنترنت :

18. د محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة" نقلا عن http//fekr-online.com/read article/php ?id=104 تاريخ الصفح 2014/12/05 التوقيت 20:00.

19. إيمان حسن ، الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية ، يومية القدس العربي، نقلا عن: http=//www.alquds.co.uk/ ?p=225448 تاريخ التصفح :2014/12/13، التوقيت :23:09.

20. باقات ليبية ، العدالة الإنتقالية ليبيا–المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا نقلا عن : http://www.shaff aflibya.com/index.php ?option=com content8view=article8id =1035 :g…8catied=212 :2011-11-06-13-39-24 8llemid=201.

21. أحمد حسن ، إسلام ، الأزمة الليبية :سيناريوهات الصراع والحل : شؤون سياسية ، الشرق الأوسط،عن:http://fekr-online-com/readarticle.php ?id=104 ، تاريخ التصفح2014/12/05 ، التوقيت 20:00.

22. رحال بوبريك ، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي متحصل عليه من : http://tamazgha.fr/Le-Congres-national-amazigh-libyen.html(14/02/2017)

23. علاء الدينزردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص74.

24. زياد عقل ،ثورة ليبيا:من الحرك الثوري للانقسام السياسي ،متحصل عليه من :-http://bel ahmar.net/?p=990 (26/05/2017).

25. 1 – محمد مالكي، "الأزمة الليبية و تداعياتها على المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد6، سبتمبر، 2011، ص3 ، متحصل عليه من :-http://www.cemi tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf (2017-01-11) ,

26. منى حسين عبيد،" أبعاد تغييرالنظام السياسي في ليبيا "،دراسات دولية،العراق : جامعة بغداد،العدد 51، 2012 ص39.

27. حمدي عبد الرّحمان،"ثورة الجماهيروسقوط الجماهيرية في ليبيا " ، متحصل عليه من: http://www.aleqt.com/2011/02/25/article_508317.html(2017–02–6 0)

28. تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا ،رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، قسم علوم سياسية جامعة الازهر –غزة – 2013–2014 ،ص137.

29. خالد حنفي علي، "القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط الصمود"، متحصل عليه من : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm(13/07/2017)

ثانيا–قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

A –book :

1- Williem Zartman, Collasped states = the disintegration and restoration of legitilate authority (London : lynne Reinner publishers, 1995), p 01.

2- The found for peace : « Demographic pressures » : www.foundforpeace.org/web/content/ (23/03/2014).

3- The found for peace : « the indicators of failed states », in : http://ffp-statesindex.org/indicators (24/03/2014).

4- The found for peace : « legecy of vengeance – seeking group greivance », in www.foundforpeace.org/web/content/fsi/fsi3.htm (23/03/2014).

5- *GG : group grievance.

6- http://www.diffen.com/difference/economic/developmentVSeconomicgrowth (27/12/2015).

7- The found for peace : « security apparatus », 23 december 2007, obtenu en parcourant : www.foundforpeace.org/web/content/fsi/fsi-10.html .

8- The found for peace : « rise of factionalised elites» , 23 december 2007, obtenu en parcourant : www.foundforpeace.org/web/content/fsi/fsi-11.html.

9- The found for peace : « The methodology behind the index », 23 december 2007, in : http://ffp.sttesindex.org/methodology.

10- http://ar.wikipidia.org/wiki%d9%82%d8%a7%d9%86%b9%88%d9%86%9%84%d9%18a%%d8%ab%d8%a7(2017/05/15)

11- http://almezmaah.com/2016/12/18/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6

12- online.com/read article/php ?id=104http//fekrhttp//fekr

13- :http://www.sis.gov.eg/vr/

14- http://www.shaffaflibya.com/inde.php?option=com –content8view=article8id

01-فهرس الأشكال:

شكل رقم (01): أسباب الفشل الدولاتي للدول العربية..... 23

شكل رقم (02): يوضح موقع الأمن الإنساني بالنسبة للدراسات الأمنية ودراسات التنمية..... 34

شكل رقم03: إمكانية حدوث إضطرابات في العالم العربي وفق مؤشرات الإيكونوميست..... 66

02-فهرس الخرائط:

خريطة رقم (01):خريطة ليبيا..... 42

الخريطة رقم 02 توضح أماكن إنتشار أهم القبائل الليبية..... 44

الخريطة رقم 03 :أماكن إنتشار أهم القبائل الليبية 46

03-فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ- ح
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة.....	3
المطلب الأول : تعريف الدولة الفاشلة.....	4
المطلب الثاني: نشأة وتطور الدولة الفاشلة.....	9
المطلب الثالث: تعريف الفشل الدولاتي.....	
المبحث الثاني: مؤشرات الفشل الدولاتي	13
المطلب الأول : المؤشرات السياسية.....	14
المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية.....	16
المطلب الثالث: المؤشرات الإجتماعية.....	17
المبحث الثالث:أسباب الفشل الدولاتي.....	22
المطلب الأول : الأسباب السياسية.....	22
المطلب الثاني: الأسباب الإقتصادية.....	23
المطلب الثالث: الأسباب الإجتماعية.....	25
المبحث الرابع : التصورات النظرية للدولة الفاشلة.....	27
المطلب الأول : مقاربة الدولة الفاشلة.....	27
المطلب الثاني : مقاربة الأمن الإنساني.....	30
المطلب الثالث: مقاربة الفوضى الخلاقة.....	35
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول.....	40
الفصل الثاني: واقع الفشل الدولاتي في ليبيا و سيناريوهاته المستقبلية	
المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لليبيا.....	43
المطلب الأول : المقومات الجغرافية.....	43
المطلب الثاني : المقومات الإقتصادية.....	48
المبحث الثاني: الأزمة الليبية ومؤشرات الفشل الدولاتي.....	52
المطلب الأول: النظام السياسي الليبي في عهد الرئيس القذافي.....	53
المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية وتداعياتها.....	55
المطلب الثالث: مؤشرات الفشل الدولاتي في ليبيا ما بعد 2011.....	60
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للوضع الليبي.....	66
المطلب الأول : سيناريو قيام الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا.....	67
-المطلب الثاني:سيناريو الحكم العسكري.....	69
المطلب الثالث : سيناريو الازدهار-التسوية السلمية-.....	70

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني..... 72
الخاتمة.....
قائمة المراجع
الفهارس

ملخص :

عرف مصطلح "الدولة الفاشلة " خلال العقدين الماضيين إنتشارا واسعا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، والذي يعني عدم قدرة الجهاز الدولاتي على تأدية وظائفه الأساسية خاصة المحافظة على الأمن المادي للمواطنين ، والذي ينتج عنها إضطرابات داخلية وإمتدادات خارجية لتدخل الدول المجاورة ، تدفق اللاجئين ، إنتقال عدوى اللإستقرار التي يترتب عنها تهديد الأمن والسلم العالميين.

وعليه، مثلت ليبيا الحالة الأمثل التي يمكن من خلالها دراسة الإسقاطات النظرية التي تطرقنا لها ، حيث أدى فشل الدولة الليبية المتمثل أساسا في غياب المؤسسات وانتشار الفقر والبطالة بسبب الفساد إلى إنتفاضة الشعب الليبي ضد نظام " القذافي"وصلت إلى حد المواجهة المسلحة بين طرفين وهو ما مثل الفرصة المناسبة للغرب ، وهذا التدخل أدى إلى إسقاط نظام "القذافي" ولكن أيضا أدى إلى إنهيار الدولة الليبية.

Résumé :

Au cours des deux dernières décennies le terme les «Etats Faillis » a été popularisé parmi les universitaires et les décideurs politiques , comme beaucoup de termes .IL est d'origine américains.

Empiriquement, ce dont il s'agit : un appareil d'état ne peut plus remplir ses fonctions essentielles, et spécialement assurer le sécurité physique de sa population.IL en résulte non seulement des troubles internes .mai des prolongements extérieurs intervention des voisins-afflux massif de réfugiés contagion de l'instabilité de sorte que la paix et la sécurité internationales sont a leur tour menacées.

ABSTRACT :

During the last two decades, the term "Failed States" has been popularized among academic and policy makers.As others terms It’s origin American.Empirically, it concerns aninstument of state which cannot fill.it’s essentials functions,and specially ensure the physical security of it’s population.IT results from domestic disturbanc but also external disturbance as intervention of neighboor ,inflow of refugees.instability, so peace and international security are threatened.